

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/46/529
11 October 1991
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

1 [1991] ADV

NOV 13 1991

UNION COMMUNICATION

الدورة السادسة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حالة حقوق الإنسان في السلفادور

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في السلفادور ، الذي أعده البروفيسور خوسيه انطونيو باسطور ردرويخو ، الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان ، وفقا للفقرة ١٣ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٥/١٩٩١ المؤرخ ٦ آذار/مارس ١٩٩١ ، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٧/١٩٩١ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ .

مرفق

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في السلغادور ،
أعده الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان ،
وفقا للفقرة ١٣ من قرار لجنة حقوق الإنسان
٧٥/١٩٩١ المؤرخ ٦ آذار/مارس ١٩٩١ ، ومقرر
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٧/١٩٩١ المؤرخ
٣١ أيار/مايو ١٩٩١

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣ - ١	أولا - مقدمة
٣	٢٦ - ٤	ثانيا - الحالة السياسية العامة
١١	٢٣ - ٢٧	ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٣	٧٩ - ٢٤	رابعا - الحقوق المدنية والسياسية
١٣	٥٨ - ٢٤	ألف - عمليات الإعداد بإجراءات موجزة
٢٣	٦٦ - ٥٩	باء - عمليات الاعتقال والاختطاف وحالات الاختفاء
٢٦	٧١ - ٦٧	جيم - معاملة السجناء السياسيين
٢٧	٧٩ - ٧٢	دال - القضاء الجنائي
٢٩	١٠٠ - ٨٠	خامسا - احترام القانون الإنساني الدولي في المنازعات المسلحة
٢٨	١٠٥ - ١٠١	سادسا - الجهود المبذولة لتحسين حالة حقوق الإنسان ونتائج هذه الجهود
٣٩	١٢١ - ١٠٦	سابعا - الاستنتاجات
٤٣	١٢٦ - ١٢٢	ثامنا - التوصيات

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير تنفيذا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٥/١٩٩١ ، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٧/١٩٩١ . وتنصب هذه الوثيقة على حالة حقوق الإنسان في السلفادور خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩١ ، وإن كان ينبغي قراءتها بالطبع في ضوء التقارير التي قدمها الممثل الخاص منذ عام ١٩٨١ . ويُعرب الممثل الخاص عن شكره لحكومة السلفادور وللحكومات الأخرى ، ولجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني ، وللمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ، والمؤسسات الأخرى والأفراد لما قدموه من تعاون في النهوض بولايته .

٢ - وقد أعرب الممثل الخاص في رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ وموجهة إلى حكومة السلفادور عن رغبته في القيام بزيارة جديدة للبلد في الفترة من ٢١ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وفي رسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ١٩٩١ ، أذنت الحكومة له بالقيام بالزيارة في تلك الفترة .

٣ - واجتمع الممثل الخاص خلال زيارته للسلفادور بالرئيس الدستوري للسلفادور ، الفريدو كريستياني ، وبسلطات عليا وبمسؤولين في السلطات الأخرى بالجمهورية ، وكذلك بقيادة وضباط في القوات المسلحة وأجهزة الأمن ، وقام في مقر مكتب الحماية القانونية التابع للاسقفية باستجواب شهود عديدين قدمتهم إليه الاسقفية ومنظمات إنسانية غير حكومية أخرى ، وتلقى معلومات شفوية وكتابية كثيرة من هذه المنظمات ومن الحركات الريفية والنقابية ، وعقد اجتماعات مع أشخاص مستقلين ، وزار في النهاية سجنسي ايلوبانغو و "لا اسبيرانسا" (ماريونا) حيث تحدث على أفراد مع سجناء سياسيين ذوي ايدولوجيات مختلفة . كما أجرى الممثل الخاص مقابلات خارج البلد مع ممثلين لجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني .

ثانيا - الحالة السياسية العامة

٤ - على مدى الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩١ استمر النزاع العسكري بين القوات المسلحة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني ، وإن لم يكن بنفس الحدة التي شهدتها السنوات السابقة . كما تواصلت عملية المفاوضات بين حكومة جمهورية السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . ويجدر بالإشارة أن تدخل الأمين العام تم بناء على طلب رؤساء بلدان أمريكا الوسطى وفي إطار

مهمة المساعي الحميدة التي أسندتها إليه مجلس الأمن في قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) . وقد وافق الأمين العام على النهوض بهذه المهمة بناء على طلب صريح من رئيس الجمهورية ، الفريدو كريستياني ، ومن القادة الخمسة لجبهة فارابونديو مارتي ، مقابل تأكيدات مقدمة من الطرفين بالدخول في المفاوضات بهدف جاد هو تحقيق السلم ، وبحسن نية .

٥ - ووفقا للاتفاق المبرم في جنيف في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، فإن لعملية المفاوضات أربعة أهداف : إنهاء النزاع المسلح بواسطة اتفاقات سياسية في أسرع وقت ممكن ؛ تعزيز الديمقراطية في البلد ؛ ضمان الاحترام المطلق لحقوق الإنسان ؛ وإعادة توحيد المجتمع السلفادوري ^(١) . وأتاح اتفاق جنيف أيضا للحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية التمثيلية الأخرى إمكانية المشاركة في العملية .

٦ - وتم إقرار جدول عملية المفاوضات في كراكاس في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ . ووفقا لهذا الجدول تتألف العملية من مرحلتين : ترمي المرحلة الأولى إلى إبرام مجموعة من الاتفاقات السياسية التي تُفضي إلى وقف إطلاق النار ، وتشمل المواضيع التالية : القوات المسلحة ، حقوق الإنسان ، النظامان القضائي والانتخابي ، الإصلاحات الدستورية ، القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، قيام الأمم المتحدة بالتحقق من الاتفاقات المبرمة . وتخصص المرحلة الثانية لوضع الشروط والضمانات اللازمة لإعادة إدماج أعضاء جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني في الحياة المؤسسية والمدنية والسياسية للبلد .

٧ - وقد عقد الاجتماع الأول بين الطرفين في عام ١٩٩١ ، الدورة السادسة للمفاوضات الجارية تحت إشراف الأمين العام ، في مكسيكو في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الثاني/يناير . وبالرغم من الطابع السري للاجتماع ، فقد عُلم أنه تناول مسألة القوات المسلحة ^(٢) . وكان هذا أول اجتماع يُعقد منذ بداية الهجوم العسكري الذي شنته جبهة فارابونديو مارتي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

٨ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وجه جيمس ا. بيكر الثالث ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، وادوارد ا. شيفاردندادزة وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ذلك الوقت ، رسالة مشتركة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أعربا فيها من جديد عن تأييدهما لجهود الشخصية المبذولة من أجل التفاوض حول حل سياسي يضع حدا للنزاع في السلفادور وفقا لاتفاقي جنيف وكراكاس . وأعربا كذلك عن بالغ قلقهما إزاء تزايد أعمال العنف في البلد ، وقالوا إنهما يريان من المهم للغاية

التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار تُشرف عليه الأمم المتحدة ، قبل انعقاد الانتخابات التشريعية والبلدية في ١٠ آذار/مارس ١٩٩١ . وفيما يتعلق بهذه الانتخابات ، أعربا عن أملهما في أن يكفل الاحترام المصالح المشروعة لجميع القطاعات السياسية ، وتهيئة الظروف اللازمة لاشتراك هذه القطاعات بحرية فيها ، وإشراف الأمم المتحدة على العملية الانتخابية . وأكد أنهما ، بوصفهما عضوين في مجلس الأمن ، على استعداد للعمل مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين ومع الدول المعنية الأخرى على ضمان احترام أي اتفاق سياسي يتم التوصل إليه قبل وقف إطلاق النار وتنفيذه تماما . وأخيرا ، قال إنهما يعتبران مشاركة الأمين العام الشخصية في هذه الجهود عاملا أساسيا في التوصل إلى حل (٣) .

٩ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١ ، عقدت الجولة السابعة للمفاوضات والاجتماع الثاني في عام ١٩٩١ ، في سان خوسيه بكوستاريكا . وفي وقت لاحق ، أي في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بيانا بمناسبة مرور سنة واحدة على بدء عملية المفاوضات تحت إشرافه . وأشار الأمين العام إلى اتفاق حقوق الإنسان المبرم بين الطرفين في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ في سان خوسيه بكوستاريكا ، وأعلن أنه سيقدم اقتراحا رسميا إلى مجلس الأمن بشأن إنشاء بعثة للتحقق من تنفيذ الاتفاق في البلد ، كعنصر أولي في عملية سيطلق عليها اسم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ، وهي البعثة التي ستتولى مهمة التحقق من تنفيذ شتى الاتفاقات الناشئة عن المفاوضات . وفيما يتعلق بمسألة القوات المسلحة ، أشار إلى أنه بالرغم من عدم التوصل إلى أي اتفاق ، فقد أحرز تقدم . ولاحظ كذلك أن عملية المفاوضات أدت إلى مناقشة مستفيضة حول مختلف المسائل المطروقة في تلك المفاوضات بين جميع الأحزاب السياسية والعديد من المنظمات الاجتماعية وغيرها من المؤسسات السلفادورية . بيد أنه حذر من نشوء توقعات كبيرة بتحقيق السلم في أمد قصير ، نظرا لنطاق وتعقد المسائل المطروقة .

١٠ - وعقدت جولة جديدة من المفاوضات في مكسيكو في الفترة من ٤ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ . وحسب رأي الممثل الشخصي للأمين العام في عملية المفاوضات ، فقد أتاح الاجتماع التوصل إلى اتفاقات هامة ومشجعة (٤) . وتطور هذه الاتفاقات حول تعديل المواد ٧٧ و ١٣١ و ١٦٣ و ٢٦٣ و ١٦٨ و ١٧٢ و ١٧٤ و ١٨٠ و ١٨٢ و ١٨٦ و ١٨٨ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٦ و ٢١٧ من الدستور ؛ وإلغاء المادة ٣٠ ؛ وإضافة مادة جديدة بعد المادة ١٩٣ ؛ وتعديل عنوان الفصل السابع من الباب السادس من الدستور . وتطور هذه المواد حول القوات المسلحة ، والنظاميين القضائي والانتخابي ، وحقوق الإنسان . ومن أهم الأحكام النص على إنشاء شرطة مدنية

وطنية لصيانة السلم ، والنظام والامن العام ، تتقيد تقيدا صارما بحقوق الإنسان وتكون تحت إشراف سلطات مدنية ، مستقلة عن القوات المسلحة وخاضعة لسلطة وزارة مختلغة ، وإنشاء وظيفة نائب عام وطني للدفاع عن حقوق الإنسان ، يكون عضوا في مكتب المدعي العام وينتخبه المجلس التشريعي بأغلبية محددة هي ثلثا النواب المنتخبين ، وتخصيص موارد للسلطة القضائية لا تقل عن ٦ في المائة من الدخل الجاري لميزانية الدولة ، وإنشاء محكمة انتخابية عليا ، وإنشاء قضاء عسكري ، كنظام استثنائي من وحدة القضاء ، يقتصر على النظر في الجرائم والاختفاء العسكرية البحت (٥) .

١١ - وفي جولة المفاوضات التي جرت في المكسيك تم الاتفاق أيضا على إنشاء "الجنة لتقصي الحقائق" معنية بالتحقيق في أعمال العنف الخطيرة التي جرت منذ عام ١٩٨٠ والتي يتطلب أشرها على المجتمع أن يعرف الجمهور حقيقة الظروف التي جرت فيها . وستألف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء يسميهم الأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور مع الطرفين ، وستقدم تقريراً نهائياً يتضمن استنتاجاتها وتوصياتها ، في غضون ستة أشهر بعد إنشائها .

١٢ - وفي ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أصدرت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني إعلاناً من جانب واحد ، أشارت فيه إلى أن نص المادة ٢١١ الذي يصف القوات المسلحة بأنها مؤسسة "دائمة" لا يتفق وموقفها من هذه المسألة . وأعلنت كذلك أن هناك اصلاحات دستورية لا تزال بانتظار التفاوض ، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بالتجريد من السلاح ، والمادة ١٠٥ المتصلة بحدود ملكية الأراضي الريفية ، وبعملية تعديل الدستور ذاتها ، إما بتعديل المادة ٢٤٨ أو بإجراءات أخرى مثل الاستفتاء الشعبي .

١٣ - وفي ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أحال رئيس الجمهورية الاتفاقات المتعلقة بالإصلاحات الدستورية والمبرمة في المكسيك إلى اللجنة التشريعية والدستورية التابعة للمجلس التشريعي . وأقر المجلس الوثيقة المقدمة من الرئيس . بيد أنه لكي يبدأ نفاذ التعديلات ينبغي التصديق عليها من جانب ثلثي أعضاء المجلس التشريعي الذي بدأ ولايته في ١ أيار/مايو ١٩٩١ ، كما ينبغي نشرها في الجريدة الرسمية . ولكن يجدر بالإشارة أن المجلس التشريعي أدخل تعديلات على الأحكام المتفق عليها في المكسيك فيما يتعلق بمحكمة العدل العليا وتكوين المحكمة الانتخابية العليا (٦) .

١٤ - وبدأت جولة جديدة من المفاوضات في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩١ في كراكاس بفرنزويلا ، واختتمت في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وأعلن كل من العقيد ماوريثيو ارنستو فارغاس ، نائب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة ، وشقيق جنظل ، قائد جبهة فارابونديو مارتشي للتحرير الوطني ، أنه لم يحرز أي تقدم يذكر^(٧) .

١٥ - وقد اجتمع ممثلون للحكومة وجبهة فارابونديو مارتشي للتحرير الوطني للمرة العاشرة في كيريتارو بالمكسيك ، في الفترة من ١٦ الى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وقبل ذلك كان ممثلون للجبهة ولما يطلق عليه اسم اللجنة المشتركة بين الأحزاب ، التي تضم الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس التشريعي ، قد اجتمعوا في مكسيكو للوقوف على موقف جبهة فارابونديو مارتشي من عملية التفاوض^(٨) . ويشكل هذا الحوار مساهمة كبرى من جانب اللاعبين الرئيسيين على المسرح السياسي في السلفادور في عملية التفاوض . وانتهت جولة مفاوضات كيريتارو كذلك دون التوصل الى اتفاقات محددة . ومع ذلك أعلن الممثل الشخصي للأمين العام أن المفاوضات تمر بمرحلة حاسمة لصعوبة الاتفاقات الجزئية^(٩) . وكان المفروض أن تخصص الجولة لموضوعات إصلاح القوات المسلحة وتجريد جبهة فارابونديو مارتشي من السلاح وتسريح أفرادها ووقف العمليات العسكرية^(١٠) .

١٦ - واستؤنفت المحادثات يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه ١٩٩١ في المكسيك . وأعلن الممثل الشخصي للأمين العام ، عند اختتامها ، أنه قد "تحقق تقدم كبير وإن لم يتم التوصل الى شيء غير عادي"^(١١) .

١٧ - وجدير بالذكر أن مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أمريكا الوسطى ، الذي انعقد في سان سلفادور في الفترة من ١٥ الى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ ، اختتم بإعلان لرؤساء دول المنطقة ورد فيه أنهم "يكررون من جديد إدانة أعمال العنف والارهاب لأنهم يرون أنها تفتقر الى ما يبررها" و "يطالبون ، حرصا على مصلحة أمريكا الوسطى وتحت إشراف الأمم المتحدة ، بتجريد جبهة فارابونديو مارتشي للتحرير الوطني من السلاح وتسريح أفرادها كيما يندمجوا في الحياة المدنية والمؤسسية والسياسية في السلفادور"^(١٢) .

١٨ - ولكسر جمود عملية التفاوض ، دعا الأمين العام للمنظمة رئيس الجمهورية وقادة جبهة فارابونديو مارتشي الى الاجتماع به في مقر المنظمة بنيويورك يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر^(١٣) . واستمرت اجتماعات الجانبين بالأمين العام حتى ٢٥ أيلول/سبتمبر^(١٣) . وهو يوم التوقيع على ما سمي "اتفاق نيويورك" . وهذا الاتفاق مستوحى

من ضرورة إعطاء دفعة نهائية لعملية التفاوض حتى يمكن التوصل بسرعة الى جملة الاتفاقات السياسية اللازمة لوضع حد نهائي للنزاع المسلح . وينشئ اتفاق نيويورك للجنة الوطنية لتعزيز السلم ؛ ويحدد عملية لتطهير القوات المسلحة وتخفيض عدد أفرادها واتفاق الطرفين على إعادة تعريف فلسفتها ؛ ويؤكد من جديد سريان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في المكسيك في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ بشأن النظام التعليمي للقوات المسلحة ؛ ويحدد جدول أعمال المفاوضات المتعلقة بالشرطة المدنية الوطنية الجديدة ؛ ويحدد بعض الاتفاقات التي تم التوصل اليها في المسألة الاقتصادية والاجتماعية ؛ ويضع جدول أعمال للتفاوض بشأن المسائل المعلقة .

١٩ - وجدير بالذكر أن تنفيذ جميع الاتفاقات السياسية التي توصل اليها الطرفان موكول الى اللجنة الوطنية لتعزيز السلم ، التي ستكون بمثابة جهاز يمكن المجتمع المدني من مراقبة عمليات التغيير المنبثقة عن المفاوضات والمشاركة فيها . وتتكون اللجنة من ممثلين للحكومة ، أحدهما من أفراد القوات المسلحة ؛ وممثلين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ؛ وممثل واحد لكل حزب أو ائتلاف ممثل في المجلس التشريعي . ويشترك أسقف سان سلغادور ومندوب عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في أعمال اللجنة ومداولاتها بمفغة مراقب . وفي حالة نشوء خلاف حول صلاحية اللجنة للنظر في مسألة ما ، تبت اللجنة في هذا الخلاف . وللجنة أن تتحرى أي نشاط وأن تفتش أي مكان إذا كانا يتعلقان بتنفيذ اتفاقات السلم ؛ ولها أن تعد مشاريع القرارات التشريعية اللازمة لإعطاء دفعة للاتفاقات ؛ ولها أن تصدر أي نوع من الاستنتاجات والتوصيات بشأن تنفيذ اتفاقات السلم وأن تنشره ؛ ولها أن تتصل ؛ عن طريق الأمين العام ، بالهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة ؛ ولها أن تشرف على تنفيذ ما توصل اليه الطرفان من اتفاقات . وورد أيضا أن إنشاء اللجنة سيحظى بتأييد صريح من مجلس الأمن في القرار الذي يتخذه بشأن اتفاقات السلم ؛ وأن الأمين العام سيُبقى مجلس الأمن على علم بنشاط اللجنة وفعاليتها ؛ وأن اللجنة ستحظى بتأييد الحكومات القادرة على أن تدعم بفعالية الضمانات اللازمة للاتفاقات .

٢٠ - وفي جولة مفاوضات نيويورك ، اتفق أيضا على عملية تطهير للقوات المسلحة على أساس تقييم لجميع أفرادها تفضلع به لجنة مخصمة . وتشترك القوات المسلحة في هذه اللجنة بممثلين لا يحق لهما سوى حضور مداولاتها . واتفق من ناحية أخرى على أن يضع الطرفان المعايير التي يتم على أساسها تحديد الحجم الذي ستصبح عليه القوات المسلحة في وقت السلم وعلى وضع خطة تخفيض هذه القوات (الشكل ، الجدول الزمني ، الميزانية ، الخ) . ومن جهة أخرى نُقِّ على أن يتم التوصل الى اتفاق لإعادة تعريف

فلسفة القوات المسلحة على أساس أن مهمتها الدفاع عن سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية ، انطلاقاً من المبدأ القائل إن عملها ونظامها يندرجان في إطار سيادة القانون وتغليب كرامة الإنسان واحترام حقوقه ، والدفاع عن الشعب واحترام سيادته ، وطابع القوات المسلحة بوصفها مؤسسة في خدمة البلد بمنأى عن أي اعتبار سياسي أو عقائدي أو مركز اجتماعي أو أي ضرب آخر من التمييز ، وخضوع القوات المسلحة للسلطات الدستورية . وسيؤكد التدريب المهني لأفراد القوات المسلحة الأهمية العظمى لكرامة الإنسان والقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والخضوع للسلطات الدستورية . وتتضمن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في هذه المسألة نظامي القبول والتعليم .

٢١ - وفيما يتعلق بالشرطة المدنية الوطنية ، نُصَّ على أن تبدأ عملية إنشاء وتنظيم هذه الشرطة على الفور ، دون انتظار التوصل إلى اتفاقات سياسية أخرى أو وقف المواجهة المسلحة . ويجب أن يتضمن جدول أعمال المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع النظام القانوني للشرطة المدنية الوطنية ، وفلسفتها ، وتعيين أفراد جدد على أساس نظام اختيار وتدريب تعددي ولا تمييزي ، والقدرات والتدريب ، وتقييم أفراد الشرطة الوطنية الحالية ، وحل قوات الحرس الوطني والشرطة الريفية كقوات للأمن العام . سيكون تنظيم الشرطة المدنية الوطنية والأكاديمية الوطنية للأمن العام واختيار موظفيها محل تعاون وإشراف دولي وشيقين .

٢٢ - وفيما يتعلق بالمسألة الاقتصادية والاجتماعية ، نُصَّ على أن تخصص الأراضي التي تتجاوز مساحتها الحد المنصوص عليه في الدستور وقدره ٢٤٥ هكتارا ، وكذلك الأراضي المملوكة للدولة والتي ليست حالياً محميات حرجية ، لتلبية احتياجات أراضي الفلاحين وصغار المزارعين المعدمين من الأراضي . وتحقيقاً لهذه الغاية تقوم الحكومة بشراء الأراضي المعروضة على الدولة للبيع . ونُصَّ أيضاً على أن تحترم الحالة الراهنة لملكية الأراضي في مناطق النزاع حتى يتم التوصل إلى حل قانوني نهائي مرضٍ ، وأن تنقح سياسات منح القروض لقطاع الزراعة وتربية الماشية . ومن ناحية أخرى اتفق الطرفان على أن يحيل إلى ما سمي مرحلة "المفاوضات المقيدة" النظر في اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من التكلفة الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي ، وفي الأشكال الملائمة للتعاون الخارجي المباشر في مشاريع تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية وتنميتها ، وفي إنشاء محفل للتنسيق الاقتصادي والاجتماعي تشترك فيه الحكومة والعمال والشركات .

٢٣ - ووفقا لما بلغ الممثل الخاص من الطرفين ، فإنهما يعتزمان بدء مرحلة المفاوضات المقيدة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، والفاية اختتامها قبل ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

٢٤ - ويكرر الممثل الخاص مرة أخرى اعتقاده بأن القضاء الذي طال ترقبه على انتهاكات حقوق الانسان في السلفادور يمر حتما بنجاح المفاوضات الجارية . إن التجربة الطويلة والاليمة التي يشهدها البلد تبين أن الانتهاكات مستمرة مادام هناك عنف احترابي . ولما كان الامر كذلك فإن الممثل الخاص ، إدراكا منه لعمق المشاكل القائمة ، لا يسمعه إلا أن يحث الطرفين من جديد بأقصى قوة على أن يواصلوا في عملية التفاوض إبداء نظرة استشرافية وواقعية وإبداع ، والعمل قبل كل شيء على اظهار النبل مع الشعب السلفادوري للتوصل في أقرب وقت ممكن الى سلم عادل ودائم . كذلك يرى الممثل الخاص في هذا السياق ذاته أن تقليل العنف في المعارك وخارجها من جانب الطرفين سيسهم في خلق مناخ من الثقة ييسر بأكبر قدر تحقيق نتيجة سريعة وناجحة في المفاوضات .

٢٥ - وفي المحادثات التي أجراها الممثل الخاص ، في أثناء زيارته للبلد ، مع قطاعات اجتماعية مختلفة الايديولوجيات ، أحس أنه يستشف لدى بعضها وجود استعداد نفسي للصدام يتفق قليلا أو لا يتفق على الاطلاق مع مقاصد السلم والوفاق التي تنشط المفاوضات الجارية بين الحكومة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني . ويرى الممثل الخاص في هذا السياق أن مشاعر المصالحة والسلام التي تحملها الغالبية العظمى من شعب السلفادور لم تنفذ بعد الى التربية المدنية لبعض جماعات الاقليات التي تحولت الى الراديكالية والتي تعتنق أيديولوجية مفارقة ، وهذا أمر قد يعرقل التنفيذ التام للاتفاقات التي تحققت أو المطلوب تحقيقها . ومن هنا في رأي الممثل الخاص تأتي ضرورة أن تبذل الحكومة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني أقصى الجهد لإشراك جميع القوى والقطاعات الاجتماعية في البلد ، ومنها أكثرها راديكالية ، المقاصد النبيلة التي تستوحىها المفاوضات ، ومن هنا أيضا تنبع أهمية إحاطة الاتفاقات المتحققة والمطلوب تحقيقها بضمانات مؤسسية وغيرها من كافة الأنواع لكفالة تنفيذها بشكل فعال ودقيق .

٢٦ - ويرى الممثل الخاص ضرورة الإشارة إلى أن الانتخابات التشريعية والبلدية العامة قد أعلنت في البلد في ١٠ آذار/مارس ١٩٩١ . ووفقا للمعلومات المادرة عن المجلس المركزي للانتخابات ، اشترك في هذه العملية الانتخابية ٥٣ في المائة من

الناخبين المسجلين . ونتيجة لهذه العملية ، أصبح المجلس التشريعي ، الذي يتألف من ٨٤ ممثلاً ، يتألف من التشكيل التالي : حزب التحالف الجمهوري الوطني ، ويمثله ٣٩ نائباً ، والحزب الديمقراطي المسيحي ، ويمثله ٣٦ نائباً ، وحزب المصالحة الوطنية ، ويمثله ٩ نواب ، وحزب التجمع الديمقراطي ، ويمثله ٨ نواب ، وحزب الاتحاد الديمقراطي الوطني ، ويمثله نائب واحد ، وحزب الحركة المسيحية الأصلية ، ويمثله نائب واحد . كما اشترك في العملية الانتخابية حزب العمل الديمقراطي ، الذي لم يحصل على الأصوات اللازمة لتمثيله في البرلمان .

ثالثاً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٧ - ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات غزيرة من مصادر مختلفة عن عمليات تحرش القوات المسلحة وقوات الأمن بأنشطة الحركات النقابية والريفية والتعاونية وبسكان مناطق التعمير . ووصلت هذه العمليات ، في بعض الحالات ، إلى درجة الاحتجاز ، وتوجيه التهديدات الخطرة ، وسوء المعاملة ، والتعذيب ، والاختفاء ، والاعدام بدون محاكمة ، وهي وقائع يرد ذكرها في موضعها من هذا التقرير . وفي الفقرات التالية ، ترد معلومات ، على سبيل المثال لا الحصر ، عن عمليات التحرش موضع النقاش .

٢٨ - ففي ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١ ، هاجمت قوات الأمن مظاهرة يسير فيها ٦٠٠٠ من النقابيين ، تجمعت أمام قصر الرئاسة في سان سلفادور . كما تفيد التقارير أن قوات الأمن قامت ، خلال الفترة الواقعة بين ١٢ و ١٨ آذار/مارس ١٩٩١ ، بارتكاب أعمال ضد المضربين عن العمل في الخدمات العامة ، حيث أصابت اثنين منهم بجراح من أصلحة نارية ، واعتقلت ١٥ (١٤) . ومن ناحية أخرى ، حدث في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩١ أن قامت عناصر من القوات المسلحة بفتح النيران ، في حي المكسيكيين المجاور للعاصمة ، على عشرة من أعضاء "اللجنة العاطلين والمنبوذين في السلفادور" ، وذلك عندما كتبوا شعارات تنادي بتجريد البلد من الأسلحة . وقد أصيب اثنان من أولئك الأشخاص بجراح ، كما اعتقل خمسة (١٥) . وفي رسالة موجهة إلى الممثل الخاص من اللجنة المسيحية لرعاية المشردين في السلفادور (١٦) ، أشارت اللجنة بالذكر إلى حملة التحرش الحكومي الرامية إلى إزالة تجمعات ومستوطنات المشردين والمستوطنين والعائدين ، وهي حملة أسفرت عن وقوع ضحايا بين قتل وجريح ومعتقل ، فضلاً عن إتلاف الممتلكات . وقد وردت معلومات عن هذه الوقائع من مصادر عديدة أخرى . وقد قام عدد من رجال الدين من منطقة تشالاتينانغو ، شخصياً ، بذكر تفاصيل عمليات التحرش هذه للممثل الخاص ، حيث اشتملت على توجيه تهديدات خطيرة ، وسوء المعاملة ، والاعتقال ، وإتلاف المـؤن

والادوات المنزلية والمحاصيل . كما أشار رجال الدين هؤلاء إلى أن سكان مناطق التعمير لم يحصلوا بعد على الاوراق الرسمية لاثبات الشخصية ، الامر الذي يسبب لهم مشاكل أمنية ويعرقل حرية تحركهم في اراضي السلغادور .

٢٩ - ونقلت هذه الشكاوى إلى السلطات السلغادورية . وتلقى الممثل الخاص ، مرة أخرى ، تفسيراً مؤداه أن الغالبية العظمى من التنظيمات النقابية والريفية السلغادورية قد تسلت إليها عناصر من جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني ، حيث تخدم الأغراض السياسية لهذه الجبهة التي تستهدف الاستغزاز وزعزعة الاستقرار ، وهو ما تنكره التنظيمات المعنية . وأيا كان الامر ، فإن الممثل الخاص يرى أن الأعمال التي تأتيها الحكومة يجب أن تكون متمشية والاحكام الدستورية والقانونية ، كما يجب أن تحترم حقوق الإنسان احتراماً تاماً .

٣٠ - وفي سان سلغادور ، تلقى الممثل الخاص معلومات وفيرة عن قيام بعض التنظيمات الشعبية ، بدافع زعزعة الاستقرار ، بتشجيع الاستيلاء على اراضي الغير بالعنف . وأطلع أعضاء تلك التنظيمات الممثل الخاص على حقيقة الامر فذكروا أن عمليات الاستيلاء هذه لا يمكن أن تشكل "حقاً طبيعياً" للمعتمدين ، وشكوا من الشكوى من عمليات الطرد السابقة . وفي هذا الصدد ، أوضح مسؤولو "الإدارة المالية الوطنية للأراضي الزراعية" أن في حوزتهم اراضي موضوعة تحت تصرف المزارعين الراغبين ، على أن يستوفوا الشروط القانونية . أما رئيس "مصرف الأراضي الزراعية" ، وهو مصرف أنشئ مؤخراً ، فأوضح ، من جانبه ، أن مؤسسته لا يمكنها سوى تمويل حيازة العقارات ، في حالة وجود اتفاق بين الطرفين المعنيين ، لا حيازة الاراضي المستولى عليها .

٣١ - وتلقى الممثل الخاص معلومات عن الهجمات التي شنتها جبهة فارابوندو مارتى على البنية الأساسية الاقتصادية للبلد ، وإن لم تكن بالخطورة والشدة اللتين كانت عليهما في السنوات السابقة لعام ١٩٩٠ . ففي وثيقة مقدمة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من "اللجنة التنفيذية لمحطة كهرباء نهر ليمبا" ، ذكر أن الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وآب/أغسطس ١٩٩١ قد شهدت شن ٧٣٢ عملية هجوم على خطوط التوزيع ، وما يزيد على ٧ عمليات هجوم على المراكز والمحطات الفرعية لتوليد الكهرباء . وبتحديد أكثر ، قامت جبهة فارابوندو مارتى بعمل تخريبي أسفر عن انقطاع الكهرباء عن الجزء الاوسط من البلد لمدة ساعة واحدة من يوم ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ (١٧) .

٣٢ - ومن ناحية أخرى ، أصدرت جبهة فارابونديو مارتي بلاغا في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩١^(١٨) ذكرت فيه أنها تشن "حملة تأديبية" ضد المؤسسات الانشائية والمالية . وقد تجسدت الحملة ، في الآونة الأخيرة ، في تدمير المساكن الفاخرة في منطقة ساكاميل .

٣٣ - ورغم كثرة الرسائل والشكاوى التي وردت إلى الممثل الخاص في السلفادور فإنه قد تمكن من الاطلاع على رسالة يتصدرها اسم جبهة فارابونديو مارتي وعنوانها موجهة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ إلى مدير أحد مصانع المنسوجات الاصطناعية ، "تقترح" فيها الجبهة "تقديم مساهمة فريدة للمجهود الحربي قيمتها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار" وإلا فالاعتقال . وعندما واجه الممثل الخاص أحد ممثلي الجبهة بتلك الرسالة الخطية ، أعرب ممثل الجبهة عن دهشته للعنوان الذي لا يمثل ، على حد قوله ، العنوان الذي تستخدمه الجبهة حاليا ، واتفق على تقديم معلومات اضافية .

رابعاً - الحقوق المدنية والسياسية

ألف - عمليات الاعدام بإجراءات موجزة

٣٤ - على مدى الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩١ ، ظل الممثل الخاص يتلقى من عدة مصادر معلومات وفيرة عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة ، بدوافع سياسية ، تمثلت في عمليات اغتيال أشخاص غير مقاتلين . وعلى غرار التقارير السابقة ، يود أن يشير إلى تعذر تحديد عدد هذه الجرائم بدقة . وهذا يرجع إلى صعوبة التحقيق وإلى اختلاف إجمالي عدد الجرائم المبلغ عنها باختلاف المصادر المبلغة . وهذه الملاحظات تحمل المرء على توخي الحكمة والحرص في التقدير العام لهذا النوع من الحوادث .

٣٥ - ويرد فيما يلي ، في جداول مقارنة بجدول العام الماضي ، أعداد ما أبلغ عنه مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية ولجنة حقوق الإنسان (الحكومية)^(١٩) من عمليات إعدام بإجراءات موجزة يعزى ارتكابها إلى أفراد من الجيش ومن قوات الأمن والدفاع المدني :

<u>عمليات الإعدام بإجراءات موجزة ،</u>		<u>عمليات قتل السكان</u>	
<u>بدوافع سياسية ، لأشخاص غير مقاتلين ،</u>		<u>المدنيين ، التي يعزى</u>	
<u>يعزى ارتكابها إلى أفراد من الجيش</u>		<u>ارتكابها إلى أفراد</u>	
<u>ومن قوات الأمن والدفاع المدني</u>		<u>من القوات المسلحة</u>	
(المصدر : مكتب		(المصدر : لجنة حقوق	
الحماية القانونية)		الإنسان (الحكومية))	
١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١
١	٣	٦	٨
٧	٤	٢	٥
٦	٣	٧	١٠
٤	٤	٢	٥
٧	٦	٤	٥
٩	١٦	٧	٤
٨	٤	١٠	٧
٣	٢	٤	٩
المجموع (حتى آب/أغسطس) ٤٥		٤٣	٥٣

٣٦ - وفلا عن الأرقام التي وردت ، تلقى الممثل الخاص كذلك أنباء محددة عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة ، وهي معلومات تشملها ولا ريب الأرقام المبينة في الفقرة السابقة . وفيما يلي وصف للمعلومات المحددة المذكورة ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

٣٧ - ففي العرض الشفوي للتقرير السابق للممثل الخاص أمام لجنة حقوق الإنسان ، أشار إلى المذبحة التي ارتكبت ليلة ٢٢/٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في قرية "إل سابوته" ، وقتل فيها خمسة عشر شخصا من أسرة "آراغون" ، تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٦٠ عاما . ولم يتمكن الممثل الخاص من التوصل إلى دليل على هوية مرتكبي المذبحة ، كما لم يتمكن من القطع بما إذا كانت الجريمة وراءها دوافع سياسية من عدمه . ومن المهم للغاية ، في هذا الصدد ، الإشارة إلى أن منظمة "رصد الأمريكتين" (Americas Watch) قد نشرت وثيقة في آذار/مارس ١٩٩١^(٣٠) ذكرت فيها ما يلي : "رغم أن السؤال الذي يظل مطروحا هو ما إذا كان الذين ثبت حاليا اشتراكهم وتم اعتقالهم هم المسؤولين وحدهم عن مذبحة "إل سابوته" ولم يعاونهم آخرون ، فقد أجرت منظمة "رصد الأمريكتين" تحقيقا مبدئيا توصلت فيه إلى أن من المعقول أن

المذبحة قد تكون نتاج شار عائلي ، وأن ارتكابها لم يكن بدوافع سياسية أكبر . ومع ذلك ، تظل هناك أسئلة رئيسية تتعلق بالكيفية التي تحوّل بها شار عائلي الى عملية محكمة التنفيذ قُتل فيها مثل هذا العدد الضخم . وعلاوة على ذلك ، فإن التحقيق الذي أجرته الحكومة - والذي لم يراع قط بجدية احتمال التدخل العسكري ، بل ومعنى في الواقع ، أحيانا ، الى إسقاطه من الاعتبار - يجب أن يستمر بغية بيان احتمال وجود جناة آخرين" .

٣٨ - ووفقا لشهادة استمع اليها شخصيا الممثل الخاص في السلفادور ، حدث في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩١ تلقى سلفادور مولينا لوبيس ، البالغ من العمر ١٧ عاما وعضو التحالف السياسي المسمى بالتجمع الديمقراطي ، استدعاء من افرانين ماسارييفو توريس ، مدير محاجر "قماثن الجير" بقرية تشيمالبا بمقاطعة البانال في قضاء ميتابان باقليم سانتا آنا ، للعمل في المناوبة الليلية . وقد اعترض أفراد أسرته على أن يلتقي بكل من ماسارييفو توريس وكارلوس توريس ، من أعضاء الحرس العسكري لقوات الدفاع المدني بقرية تشيمالبا ، بعد أن وجها ، قبل ذلك ، تهديدا بالقتل لمقاتلي التجمع الديمقراطي . والتقى مولينا لوبيس بافرانين ماسارييفو توريس الذي قتله وألقى بجثته في نهر اسمه "كاساس فييخاس" (Casas Viejas) . وألقي القبض على ماسارييفو توريس الذي اعترف بارتكاب جناية القتل أمام محكمة الدائرة الاولى بقضاء ميتابان . بيد أنه أطلق سراحه فيما بعد . وفي الاونة الاخيرة ، وجه هو وكارلوس توريس تهديدا الى والد المجني عليه بقتل ابنه الآخر ، فيكتور مانويل مولينا لوبيس ، وبتدمير داره بالقنابل اليدوية اذا مضى في اجراءات الدعوى وفي الاتهامات المتعلقة بالقضية .

٣٩ - وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١ ، حدث في قرية كومكاتانسينغو أن قام أحد أفراد قوات الدفاع المدني ، في إطار عملية تجنيد بالاكراه ، بإطلاق النار على الشاب فيليكس البرتو أريبالو ، البالغ من العمر ١٩ عاما ، فأصابه بجراح بليغة (٣١) .

٤٠ - وعلى حد قول لجنة حقوق الإنسان (غير الحكومية) بالسلفادور (٣٢) ، حدث في يوم ١٩ آذار/مارس ١٩٩١ أن قام عدد من أفراد القوات المسلحة بإطلاق النار على مجموعة من المدنيين المسافرين على الطريق المؤدية من تشالاتينانغو الى غوارخيل . وقد أسفر هذا عن اصابة الطفلة مارييا تيريزا ، وعمرها ٨ سنوات ، بجراح بليغة ، توفيت بعد يومين متأثرة بها .

٤١ - ووفقا لاقوال أحد الشهود ، حدث في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ أن كان فيكتور منديس كروس ، البالغ من العمر ٢٤ عاما ويدرس الهندسة المعمارية ، يمر بدراجته في الجادة المركزية بمنطقة سانتا اميليا بمقاطعة سان ميغيل ، وبرفقتة خطيبته ، أنخيليك ماريا كاستييو باييس ، البالغة من العمر ٢٠ عاما وتدرس الطب . وعلى حين غرة ، اعترضت طريقهما حافلة صغيرة من طراز تويوتا هياسه ، لونها أحمر وزجاجها قاتم ، هبط منها رجل يرتدي زيّا عسكريا لونه أخضر زيتوني مبرقش وقلنسوة عسكرية وحذاء عسكريا . وأمر هذا الرجل أنخيليك ماريا كاستييو باييس بالصعود الى المركبة التي كان بداخلها نساء أخريات كان يبدو أنهن قد اعتقلن للتو . وحاول منديس كروس منع اعتقال خطيبته . وردا على ذلك ، قام الرجل المفترض أنه من القوات المسلحة بإطلاق وابل من النيران على منديس كروس من رشاش صغير من طراز G-3 ، فأرداه قتيلا . وأعقب ذلك بإطلاق النار على الفتاة ، مصيبا إياها بجراح بالغة . وتوفيت الفتاة في اليوم التالي بأحد مستشفيات سان ميغيل . أما المكان الذي ارتكبت فيه جريمتا القتل فيقع داخل النطاق الأمني لحيّ "باتالون أرسه" . وقبل دفن جثمان منديس كروس ، قام مخبرون من شرطة سان ميغيل الوطنية بفحص الجثة ، حيث عثروا في محفظة القتل على جدول مواعيد اجتماعات التحالف السياسي المسمى بالتجمع الديمقراطي . وكانت هذه الواقعة كافية لإبلاغ أسرة منديس كروس بأنه كان من أعضاء المقاومة . بيد أن أفراد الأسرة ينكرون انتساب منديس كروس الى أي حركة سياسية .

٤٢ - ووفقا لشهادات استمع إليها الممثل الخاص شخصيا حدث في يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١ أن قام خوسيه إرنستو سورتو لونا ، النقيب فيما يسمى "الجيش الوطني من أجل الديمقراطية" التابع لجبهة فارابونديو مارتي ، بزيارة لوالدته في مسكنها الكاشن بقرية بلان دل كربون ، بدائرة لوس أبيلينس في قضاء غواتاخيغوا بمقاطعة موراسان . وقد توجه الى هناك بمفرده دون أن يتقلد أية أسلحة وكان يرتدي ملابس مدنية . وفي اليوم التالي وأثناء جلوسه مع أحد الأبناء المفار في مدخل المنزل فوجئ بمجموعة ، تبلغ قرابة ٣٠ جنديا من المفزة العسكرية رقم ٤ ، تطلق عليه النار ، فأصابته باصابات قاتلة . وتولى الجنود تفتيش الجثة واستولوا على النقود التي كان الضحية يحملها وساعة وسلسلة ذهبيتين ، حتى الاسنان الصناعية التي بها تاجان وجسر من الذهب . وفي أعقاب ذلك ، فتش الجنود مسكن الوالدة بحثا عن أسلحة . وعندما لم يجدوا أية أسلحة عادوا الى المكان وهددوا الأم بالقتل إذا أبلغت عن هذه الوقائع . ووفقا لشهود عيان فإن الجنود لم يحاولوا القبض على الضحية بل إنهم أخذوا في إطلاق النار بمجرد وصولهم الى المكان . وذكرت والدة الضحية ، فرانسيسكا سورتو أرغيتا أن الجيش قد قتل أيضا أربعة آخرين من أبنائها .

٤٣ - ووفقا لما ذكره شاهد استمع إليه الممثل الخاص في سان سلفادور ، حدث في يوم ٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ أن ركب كارلوس اورلاندو غياردو ، وهو تاجر متزوج عمره ٣٢ سنة ، حافلة في سان سلفادور كي يتوجه الى سوتشيتيتو حيث يقيم . وعندما وصل الى جسر "لاس غواراس" في قضاء سوتشيتيتو بمقاطعة كوسكاتلان ، احتجزت فصيلة من الجنود التابعين للمفرزة العسكرية رقم ٦ الحافلة ويفترض أن هذا كان بناء على أمر صادر من الملازم بورتيو . وأمر الجنود المسافرين بالنزول من الحافلة وأن يشكلوا صفين : واحدا للرجال وآخر للنساء . ورفض غياردو الوقوف في الصف ، ثم اضطر الى تسليم نفسه في أعقاب تفتيشه ووجهت إليه إهانات وصفعات وأبلغ الملازم بما حدث . وأمر الملازم المسافرين بالمعود الى الحافلة وأمر سائقها بمواصلة السير الى سوتشيتيتو محتجزا غياردو وعند انطلاق الحافلة جرى غياردو تجاهها وقد أصابته بعض الطلقات التي أطلقها عريف . وكان الملازم قد رفض التماس سائق الحافلة وركابها بالعودة الى سان سلفادور لنقل الجريح وأمرهم بمواصلة السير حتى سوتشيتيتو . وفي سوتشيتيتو أمر بنقل الجريح الى سان سلفادور ولكنه مات في الطريق . وألقي بالعريف في السجن ولكن الملازم مازال يتمتع بحريته . وقد أعرب المسافرون بالحافلة عن خوفهم من الإلقاء ببيانات يشهدون فيها بما حدث لانهم كثيرا ما يضطرون الى المرور بهذه الفصيلة كثيرا .

٤٤ - وفي يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩١ أطلق جنود تابعون لسلح الطيران بالسلفادور النار على خوسيه ديماس ، أحد الناشطين التابعين لجماعة ١٦ آذار/مارس ، عندما كان يمر مع رفاق آخرين ، فأصيب بجراح في ساقه ومات في أعقاب ذلك (٣٣) .

٤٥ - وعلى غرار ما حدث في السنوات الماضية ، ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات مستفيضة عن عمليات الإعدام دون محاكمة وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لأسباب سياسية يعزى ارتكابها لما يسمى "بفصائل الموت" . وتقول مصادر مطلعة إن هذه الفصائل على علاقة بأفراد من القوات المسلحة وقوات الأمن أو أن هذه القوات تحميها أو تفض الطرف عنها ، وهذا يبدو صحيحا من حيث المبدأ ، وإن كان ينبغي للممثل الخاص أن يذكر أن الظروف التي تعمل فيها هذه الفصائل لا تساعد تماما على تيسير التحقيق في هذه الافعال التي تعزى إليها على وجه التحديد . ولا يسعنا إلا أن نؤكد ، علاوة على ذلك ، أنه نتيجة لنشاط فصائل الموت ارتكبت جرائم على نطاق واسع .

٤٦ - وعلى أية حال ، يعزو مكتب الحماية القانونية الى "فصائل الموت" ارتكاب ما يلي من عمليات الإعدام دون محاكمة في خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩١ ، وتقارن

هذه الأرقام بالأرقام المناظرة للسنة الماضية . وبالمثل فإن لجنة حقوق الإنسان (الحكومية) تقدم الأرقام التالية للموتى من المدنيين نتيجة لأعمال قام بها أشخاص غير معروفين :

عمليات الإعدام بإجراءات موجزة لأسباب سياسية التي تعزى لها يسمى "فصائل الموت" (المصدر : مكتب الحماية القانونية)	عدد الموتى من المدنيين نتيجة لأعمال ارتكبها أشخاص غير معروفين (المصدر : لجنة حقوق الإنسان (الحكومية))		
١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١	
كانون الثاني/يناير	٩	٧	١٩
شباط/فبراير	٤	٤	١٨
آذار/مارس	٨	٣	٢٣
نيسان/أبريل	٨	٣	١٠
أيار/مايو	٣	٦	١٧
حزيران/يونيه	٥	٣	١٠
تموز/يوليه	٨	٣	٢٧
آب/أغسطس	٦	٤	١٧
المجموع (حتى آب/أغسطس)	٥١	٣٠	١٤١

٤٧ - وتبين أدناه بعض الأفعال المحددة التي تعزى إلى "فصائل الموت" :

٤٨ - في يوم ١١ آذار/مارس ١٩٩١ شوهدت في أحد الطرق الرئيسية بالقرب من سانتا آنا جثة اسحاق مارتينيس ، الذي كان أحد مرشحي التقارب الديمقراطي في الانتخابات السابقة . وكان بالجثة جروح ناتجة عن مدية ضخمة وأشار تعذيب (٢٤) . ومع هذا فإن الوثائق القانونية التي سلمتها إلى الممثل الخاص لـ لجنة حقوق الإنسان (الحكومية) بالسلفادور تكشف أن السيد مارتينيس كان ضحية لجريمة عادية ارتكبها أقارب .

٤٩ - وفي يوم ١٩ أيار/مايو ١٩٩١ ، قتل غومستافو روما راميريس أغيلار برصاصات أطلقت عليه في منزله في قرية إل تشاركون بمقاطعة لالينبرثاد ، في وجود رفيقة حياته ابنائه الثلاثة القصر . وكان السيد روما من النازحين ، وظروف وفاته ، بما في ذلك احتجازه بواسطة أفراد من الشرطة الوطنية قبل ثلاثة أسابيع ، تحمل بعض المنظمات غير الحكومية المحلية على الاعتقاد بأن الجريمة قد ارتكبها أفراد ذوو علاقة بالقوات الحكومية^(٢٥) .

٥٠ - وفي يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٩١ ، شوهدت جثة مارتن أيلالا راميريس ، عضو مجلس القرى الصغيرة ، في مقر تلك المنظمة بسان سلفادور وكانت الجثة مشوهة تشويهاً وحشياً . وأصيب زوجته مارييا ليتيسيا كامبوس بجروح خطيرة في عملية الهجوم ذاتها . وتمزق المنظمات غير الحكومية هذه الجرائم إلى "فصائل الموت"^(٢٦) . وفي يوم ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ قدمت اللجنة المعنية بالأعمال غير المشروعة عرضاً في التلفزيون للأفراد الذين يفترض أنهم ارتكبوا الجريمتين والذين أعلنوا أن الدافع كان السرقة . ولم تقنع هذه الشروح المسؤولين بمجلس القرى الصغيرة^(٢٧) . وقد أتيح للممثل الخاص فرمة مقابلة الأفراد الذين يفترض أنهم ارتكبوا هذه الأحداث في السجون بالسلفادور : والتناقضات الواضحة في وصف ما حدث تحمل على الاعتقاد بأن هؤلاء الأشخاص لم يرتكبوا الجريمة .

٥١ - ووفقاً لمعلومات تلقاها المقرر الخاص في السلفادور أنه حدث في الساعة السابعة من مساء يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٩١ أن قام ستة أشخاص يرتدون ملابس مدنية بالقبض على شابين قتلا في تلك الليلة .

٥٢ - وقد تأكد علاوة على ذلك توجيه رسائل تهديد من بعض المنظمات إلى أشخاص يشتهبهم في انتماؤهم إلى جبهة فارابونديو مارتني ، بل حتى إلى أشخاص يتعاونون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وموظفين تابعين لبعثة الأمم المتحدة^(٢٨) . وفي السلفادور ، أمكن للمقرر الخاص أن يرى بعينه بعض هذه الرسائل ، ولا سيما تلك الموجهة مما يسمى "جبهة مقاومة الشيوعية بالسلفادور" إلى المناضلة ميرتالا لوبيس ، من اللجنة المسيحية لرعاية المشردين بالسلفادور . وأعرب الممثل الخاص لهيئة أركان القوات المسلحة عن قلقه بشأن هذه الرسائل . وكان الرد أن هذا الأمر موضع تحقيق وأن المسألة قد تعرضت للخلط بسبب افتراض أن التهديدات يحتمل أن تكون موجهة من جماعة يسارية متطرفة أو جماعة يمينية متطرفة .

٥٣ - والممثل الخاص ، إذ يعيد تأكيد المبادئ المنهجية التي سبق أن شرحها وإذ يأخذ في اعتباره مجموعة المعلومات التي اطلع عليها ، يخلص إلى أنه في الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩١ استمرت عناصر من الجهاز الحكومي ، ولا سيما أفراد من القوات المسلحة والدفاع المدني ، في ممارسة عمليات الإعدام بإجراءات موجزة . وقد تحقق الممثل الخاص ، عموماً ، من أن عدد هذه الانتهاكات قد قل عما كان عليه في العام الماضي . وهذا هو أيضاً رأي مصادر مستقلة جديرة تماماً بالثقة . وعلى أية حال ، وعلى غرار ما حدث في السنة الماضية ، فإن الممثل الخاص يعرب عن قلقه لوجود جو مليء بالتهديدات لقطاعات خاصة من السكان ، ولا سيما أعضاء الحركات النقابية والريفية وسكان مناطق التعمير التي يقال إنها معرضة لاسوأ أنواع الانتقام .

٥٤ - وفيما يتعلق بعمليات الإعدام بإجراءات موجزة التي تعزى لمنظمات حرب العصابات ، تلقى الممثل الخاص أيضاً معلومات وافية . والأرقام في هذا الصدد تبعا لمكتب الحماية القانونية ولجنة حقوق الإنسان (الحكومية) هي كما يلي :

عمليات الإعدام بإجراءات موجزة التي تعزى إلى منظمات حرب العصابات (المصدر : مكتب الحماية القانونية)		عدد الموتى من المدنيين نتيجة لأعمال إرهابية (المصدر : لجنة حقوق الإنسان (الحكومية))	
١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١
كانون الثاني/يناير	صفر	٣	١٣
شباط/فبراير	١	صفر	٤
آذار/مارس	صفر	١	٧
نيسان/أبريل	٣	١	٥
أيار/مايو	٣	٣	٦
حزيران/يونيه	٣	٣	٤
تموز/يوليه	٤	٢	٦
آب/أغسطس	صفر	٣	٦
المجموع (حتى آب/أغسطس)	١٣	١٥	٤٩
		٣٠	

٥٥ - وتلقى الممثل الخاص أيضا معلومات محددة عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة تتمثل في اغتيالات تعزى الى منظمات حرب العصابات ، وسوف تدمج في الفقرات التالية على سبيل المثال لا الحصر .

٥٦ - ففي رسالة مؤرخة ١١ نيسان/ابريل ١٩٩١ موجهة الى الممثل الخاص من هيئة اركان القوات المسلحة للسلفادور ، نسب الى عدد من رجال حرب العصابات التابعين لجبهة فارابونديو مارتي عملية إعدام بإجراءات موجزة ارتكبت في ٢١ آذار/مارس ١٩٩١ في أواتشابان لرئيس إحدى المزارع . وفي السلفادور ، لم يتمكن الممثل الخاص من الحصول على معلومات إضافية بشأن هذه الاعمال .

٥٧ - ووفقا لشهادة استمع إليها الممثل الخاص في سان سلفادور ، قام أعضاء في الجبهة المركزية "راميرس المتواضع" التابعة لجبهة فارابونديو مارتي في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ باختطاف غييرمو إرنانديز روساليس ، الذي يبلغ من العمر ٢٧ سنة ، وكان قد هجر المركز التقني للتحقيق السياسي التابع للقوات المسلحة ، عندما كان يتجه الى قرية لامورا بدائرة إل سابوته في قضاء سوتشيتيتو ، بمقاطعة كوسكاتلان . وأفاد تيتو روبس ، أحد أعضاء إدارة المنطقة الشمالية لتل غواسابا التابعة للجبهة المذكورة ، أن إرنانديز روساليس قد حقق معه بشأن أنشطته واعترف بأنه مرشد (تسلل ضمن السكان المدنيين بمناطق النزاع وكانت مهمته إبلاغ القوات المسلحة بتحركات رجال حرب العصابات) . وفي ١٠ نيسان/ابريل ، أمر قائد إدارة المنطقة الشمالية لغواسابا بإطلاق النار عليه ، وهو ما حدث في مانغو موتسو بدائرة سان أنطونيو في قضاء سوتشيتيتو بمقاطعة كوسكاتلان ، في الساعة ١٨/٠٠ من اليوم المذكور .

٥٨ - ووجهت جبهة فارابونديو مارتي أيضا تهديدات شخصية بتوقيع الإعدام بإجراءات موجزة . كما وصلت الى الممثل الخاص أخبار بتوجيه الجبهة تهديدات خطيرة لبعض رؤساء البلديات ، وأمكنه أن يقرأ بترتيب خاص الرسالة الموجهة الى رئيس بلدية إحدى المناطق بمقاطعة اوسولوتان ، التي هدد فيها رئيس البلدية بأن يتخلى عن امتيازاته وإلا تعرض للانتقام ، كما ذكرت الرسالة^(٢٩) . ووفقا لما ذكره المصدر ذاته "فإن تسعة من رؤساء البلديات في ١٦ مدينة بمقاطعة اوسولوتان يعملون من المنفى بسبب التهديدات الخطيرة الموجهة من الجبهة ، مما ترك عدة مدن في نفس المقاطعة دون توفير الخدمات الأساسية من جانب رؤساء البلديات" .

باء - عمليات الاعتقال والاختطاف وحالات الاختفاء

٥٩ - روت المنظمات غير الحكومية للممثل الخاص في سان سلفادور أنه في خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩١ استمرت عمليات اعتقال الأشخاص لأسباب سياسية . وصرح عدة شهود أيضا بأنهم قد اعتقلوا وإن كان الافراج يحدث عادة في خلال ٧٢ ساعة . ولا شك أن الاعتقالات تحدث ، بيد أن المقرر الخاص يعترف مجددا أن من حق السلطات السلفادورية احتجاز أي شخص يعتدي على النظام الدستوري بوسائل عنيفة ، ما دام الاحتجاز والإجراء القضائي التالي يتفقان مع القواعد الدستورية والالتزامات الدولية التي أبرمتها جمهورية السلفادور في ميدان حقوق الإنسان .

٦٠ - وقدمت لجنة حقوق الإنسان (الحكومية) في السلفادور الأرقام التالية للاعتقالات :

الاعتقالات المعزوة للجيش ولأجهزة الأمن والدفاع المدني
(المصدر : لجنة حقوق الإنسان (الحكومية))

١٩٩١				
الأشخاص الذين أُفرج عنهم	الأشخاص الذين سُلموا إلى مؤسسات أخرى (١)	الأشخاص المحكوم عليهم	مجموع عدد الأشخاص المسجلين بوصفهم مجنأ	
٦٩	٨	٢٥	١٠٢	كانون الثاني/يناير
٣٤	٥	١٧	٥٦	شباط/فبراير
٢٠	صفر	٤	٢٤	آذار/مارس
٥١	٥	٨	٦٤	نيسان/أبريل
٧٥	٥	٢٧	١٠٧	أيار/مايو
٦٨	٢	٣٠	١٠٠	حزيران/يونيه
٧٤	٢	١٠	٨٦	تموز/يوليه
٢٦	٢	٥	٣٣	آب/أغسطس
٤١٧	٢٩	١٢٦	٥٧٢	المجموع (حتى آب/أغسطس)

(١) المديرية العامة للهجرة ، السلطات البلدية ، مستشفيات الأمراض النفسية ، الخ .

٦١ - اما مكتب الحماية القانونية ، فقد قدم الاحصاءات التالية :

الاعتقالات المعزوة للجيش ولاجهزة الامن والدفاع المدني

(المصدر : مكتب الحماية القانونية)

الاشخاص الذين كانوا معتقلين واختفوا بعد ذلك		الاشخاص المعتقلون حاليا		مجموع عدد الاشخاص المعتقلين الذين لم يفرج عنهم		
١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	
٣	١٨	١٤	٥٠	١٧	٦٨	كانون الثاني/يناير
١	١١	٩	٥٤	١٠	٦٥	شباط/فبراير
٤	٩	٩	٢٩	١٣	٢٨	آذار/مارس
٧	١٥	١٤	٢٣	٢١	٢٨	نيسان/أبريل
٧	١٦	٢٤	١٨	٢١	٢٤	أيار/مايو
١	٤	٣٠	٣٠	٢١	٢٤	حزيران/يونيه
صفر	٦	١٣	٢٨	١٣	٢٤	تموز/يوليه
صفر	١	٩	٤	٩	٥	آب/أغسطس
٢٣	٨٠	١٢٣	٢٣٦	١٤٥	٣١٦	المجموع (حتى آب/أغسطس)

٦٢ - وفيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، قدم مكتب الحماية القانونية التابع للأسفلية الارقام التالية المتعلقة بالاشهر المنصرمة من عام ١٩٩١ وارقام نفس الفترة من عام ١٩٩٠ :

حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

(المصدر : مكتب الحماية القانونية)

الأشخاص الذين اختفوا دون أن تعرف ظروف الحادث أو الأشخاص المسؤولون عنه	الأشخاص الذين اختفوا بعد أن اعتقلهم الجيش ، أو أجهزة الأمن أو الدفاع المدني	مجموع عدد الأشخاص المختفيين	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١
٧	٣	١٨	١١	٣١	١٠	١	٣	٧
١١	١	١١	١٤	١٩	٨	٣	صفر	١١
٦	٤	٩	١١	٢٠	١١	١	صفر	٦
٤	٧	١٥	١٣	٢١	٦	١	صفر	٤
٦	٧	١٦	١٥	٢٧	١٠	٢	١	٦
٦	١	٤	٨	١٤	٨	١	٢	٦
٦	صفر	٦	٧	١٤	٧	١	١	٦
٩	صفر	١	٩	٤	٣	صفر	صفر	٩
٥٥	٢٣	٨٠	٨٧	١٥٠	٦٣	٩	٧	٥٥

٦٣ - كما قامت منظمات رجال حرب العصابات بعمليات اختطاف أشخاص وتجنيدهم بالقوة .
وقدم مكتب الحماية القانونية ولجنة حقوق الإنسان (الحكومية) في السلفادور الأرقام
التالية :

الأشخاص الذين اختطفهم رجال حرب العصابات وجندوهم بالقوة

(المصدر : لجنة حقوق الإنسان (الحكومية))		(المصدر : مكتب الحماية القانونية)		الأشخاص الذين جندهم		الأشخاص الذين اختطفهم		المجموع (مكتب الحماية القانونية)	
السكان المدنيين الذين اختطفتهم الجبهة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠
٤	٣١	صفر	صفر	١	٣	١	٣	كانون الثاني/يناير	٣
٧	٥	صفر	صفر	٢	صفر	٢	صفر	شباط/فبراير	صفر
٢	٨	صفر	صفر	١	صفر	١	صفر	آذار/مارس	صفر
٦	٢٥	صفر	صفر	١	صفر	١	صفر	نيسان/أبريل	صفر
١١	٣	صفر	صفر	٢	١	٢	١	أيار/مايو	١
١	١٠	صفر	صفر	١	٢	١	٢	حزيران/يونيه	٣
٢	١	صفر	٦	١	١	١	٧	تموز/يوليه	٧
٤	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	آب/أغسطس	صفر
المجموع									
٣٧	٨٤	صفر	٦	٩	٧	٩	١٣	(حتى آب/أغسطس)	١٣

٦٤ - وحسب المعلومات المقدمة من لجنة حقوق الإنسان (الحكومية) في السلفادور ، اختطف جبهة فارابونديو مارتي في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ بيدرو أ. ارانديس بيريس ، وهو ملازم ثان في الجيش ، بينما كان في إجازة ، وطلبت دفع فدية مقابل الإفراج عنه . وعندما قام والداه بدفع الفدية ، أُفرج عن الملازم الثاني في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

٦٥ - واختطف في نهاية تموز/يوليه ١٩٩١ رجل الأعمال السلفادوري غريغوريو سيليا . وفي بيان صادر في ٥ آب/أغسطس ١٩٩١ ، أعلنت جبهة فارابونديو مارتي مسؤوليتها عن الاختطاف^(٣٠) ، متهمة سيليا بعدم سداد ضرائب الحرب وبتنظيم "فصائل الموت" . وفي

٢٢ آب/أغسطس ١٩٩١ ، أفرجت الجبهة عنه^(٣١) . وعلم الممثل الخاص في سان سلفادور أن الإفراج عنه تم مقابل دفع فدية على ستة أقساط .

٦٦ - وأخيرا أنهت عدة مصادر إلى الممثل الخاص أن جبهة فارابوندو مارتي لا تزال تمارس التجنيد بالقوة ، حتى بين القُصّر من كلا الجنسين .

جيم - معاملة السجناء السياسيين

٦٧ - أرسلت لجنة حقوق الإنسان (غير الحكومية) في السلفادور إلى الممثل الخاص^(٣٢) وثيقة تتضمن قائمة بحالات تعذيب السجناء السياسيين خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩١ ، وتشتمل القائمة على ٢٤ حالة تعزى جميعها لعناصر من أجهزة الدولة .

٦٨ - وفي أثناء زيارة الممثل الخاص للبلد استجوب عيّنة وافية نسبيا من السجناء السياسيين الحاليين والسابقين . وكما كان الحال في العام الماضي أدلى السجناء الذين ينتمون إلى منظمات ببيان واحد تقريبا : انهم تعرضوا لاستجوابات طويلة جدا وهم معصوبو الاعين دون أن يتمكنوا من الجلوس أو من قضاء حاجاتهم البدنية ، مع تعرضهم لضربات كثيرة ، وفرض عليهم أحيانا أن يلبسوا قناعا يجعل التنفس مستحيلا ويبعث على الإغماء ، مع تغطيس رؤوسهم في دلو مليء بالماء وتعرضهم لصدمات كهربائية والتهديد بإيذائهم أو إيذاء أقاربهم . أما الشهود الذين لا ينتمون إلى منظمات فقد اشتكوا فقط من استجوابات شديدة وهم معصوبو الاعين .

٦٩ - وينبغي للممثل الخاص أن يعترف بأن عدد وحالة الشهود الذين استطاع استجوابهم لم يسمح له بالتأكد بدقة من نسبة من تعرضوا للتعذيب أو لمعاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة ، ومن ثم فإن الممارسة موجودة ، بيد أنها ليست في رأيه سياسة مقننة . وتعريض شخص للتعذيب أو لا يتوقف على مجموعة من العوامل الظرفية ، مثل الاهتمام بالمعلومات التي يمكن أن يقدمها ، والحالة العسكرية للصراع ، وهوية القائمين بالاعتقال ، وعوامل أخرى .

٧٠ - وفي أثناء زيارة الممثل الخاص لسجن "لا اسبرانسا" (ماريونا) ، استطاع أن يطلع بنفسه على الظروف التي يعيش فيها السجناء والتي تتسم بالاحتفاظ وانعدام الأمن الذي يبعث على القلق . والواقع أنه لا يندر أن يتعرض أحد السجناء للموت على يد زملائه في السجن .

٧١ - ووفقا لمصادر شتى وشهادات استمع إليها الممثل الخاص مباشرة ، هاجم أعضاء جبهة فارابوندو مارتي ، في الساعة ٢٠/٠٠ من يوم ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، سجن ماريونا ، وهو أكبر سجن في البلد ، وأطلقوا سراح ٣٥ سجيناً سياسياً وسلحواهم ، واقتحموا زنانات السجناء العاديين . وخلال الفرار حدث اشتباك بين حراس السجن ورجال حرب العصابات أسفر عن مقتل ثلاثة سجناء داخل السجن وستة سجناء خارجه . ووفقا لشهادة تلقاها الممثل الخاص ، توفي سجين آخر فيما يبدو في اليوم التالي نتيجة لإطلاق النار من جانب حراس السجن أثناء حوادث وقعت داخل السجن .

دال - القضاء الجنائي

٧٢ - أعرب الممثل الخاص باستمرار في التقارير التي كتبها منذ عام ١٩٨١ عن قلقه إزاء الأداء غير المرضي للقضاء الجنائي السلفادوري بأكمله ، وإن كان نـوّه بالصعوبات القائمة في هذا الصدد وبالموقف المستقل والمهني الجدير بالثناء الذي تحلت به بعض الهيئات القضائية . بيد أن هذا الموقف لا يكفي لأن يرقى بالحالة الشاملة لنظام القضاء الجنائي إلى المستويات المنصوص عليها في الدستور النافذ وفي الموك الدولية السارية على جمهورية السلفادور في ميدان حقوق الإنسان .

٧٣ - وفيما يتعلق بالأشهر المنصرمة من عام ١٩٩١ ، ينبغي للممثل الخاص أن يقدم أولا عرضا للمحاكمة العلنية التي جرت بشأن القتل العمد لستة كهنة يسوعيين وشخصين آخرين في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وقد بدأت المحاكمة يوم الخميس ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وانتهت مساء السبت ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، عندما أصدرت هيئة المحلفين ، المؤلفة من خمسة مواطنين سلفادوريين ، حكما جرمت فيه العقيد بينافيديس بقتل جميع الأشخاص ، وجرمت الملازم مندوسا بقتل الفتاة سيلينا راموس البالغة ١٥ عاما من العمر . أما فيما يتعلق ببقية المتهمين ، وجميعهم من أفراد القوات المسلحة ، فقد أعلنت هيئة المحلفين أنها ليست على اقتناع تام بمسؤوليتهم عن قتل الأشخاص ، بالرغم من وجود اعترافات باشتراكهم في الحادثة . وأيا كان الحكم الأخلاقي الذي يمكن إصداره بشأن هذه التبرئة المدهشة - التي لعب فيها ، فيما يبدو ، التذرع بأن الأشخاص المعنيين أطاعوا الأوامر فحسب دورا - فإنه ينبغي عدم إغفال أهمية إدانة عقيد وملازم من الجيش لانتهاكهما حقوق الإنسان . ويشكل هذا الحكم سابقة هامة لا يجوز التقليل من أهميتها بالنظر إلى الحالة الراهنة للقضاء الجنائي في السلفادور . بيد أن الممثل الخاص يشارك قطاعات عديدة من الرأي العام المحلي والدولي ، وبخاصة المنظمات الإنسانية غير الحكومية المحلية والدولية ، الشكوك التي لها ما يبررها

بشأن إمكانية قيام آخرين بتخطيط قتل الأشخاص . ولا بد من التساؤل هل يمكن أن يكون قرار ذو عواقب خطيرة من جميع الأنواع كهذا القرار بالقتل العمد للآباء اليسوعيين قد اتخذته عقيد بمفرده ، وهو شخص معروف ، حسب عدة مصادر ، بإحساسه العميق بالواجب وإطاعته الصارمة للأوامر .

٧٤ - والخلاصة هي أنه بالرغم من أن نتيجة المحاكمة التي دارت حول قتل الآباء اليسوعيين تشكل مرحلة هامة في التاريخ الحديث للقضاء الجنائي في السلفادور ، فهي غير كافية . ويرى الممثل الخاص أنه ينبغي مواصلة التحقيق القضائي للتثبت بشكل نهائي من إمكانية وجود آخرين وراء الجريمة ، وفي هذه الحالة محاكمتهم ومعاقبتهم .

٧٥ - وفيما يتصل بالمحاكمة المتعلقة بإعدام فلاحين بالجملة في سان سيباستيان في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، أبلغت السلطات المختصة الممثل الخاص بأنه قد اشترك في ارتكاب هذه الجريمة نقيب من الجيش ، وأن التحضيرات اكتملت لإجراء محاكمة علنية أمام هيئة محلفين في وقت قريب ، وهي محاكمة أجلت النظر في القضية المتعلقة بقتل الآباء اليسوعيين والأشخاص الآخرين .

٧٦ - وأبلغ المدعي العام للجمهورية (٢٣) كذلك الممثل الخاص بأن الدعوى المتعلقة بحادثة القتل الجماعي التي وقعت في دائرة إل سابوته في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ هي الآن في مرحلة التحقيق ، مع اعتقال أشخاص شتى بوصفهم مدبري ومرتكبي الجريمة . كما ذكر المدعي العام أنه يجري إقامة دعوى جنائية بشأن مقتل مستشاريين من رعايا الولايات المتحدة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ عقب قيام قوات جبهة فارابونديو مارتي بإسقاط الطائرة الهيلوكبتر التي كانت تقلهما . كما يجري إقامة دعوى ضد أفراد من رجال حرب العصابات ، يفترض أنهم هم القتلة ، وهي لا تزال في مرحلة التحقيق .

٧٧ - والممثل الخاص ، إذ يؤكد ما للتطورات الواردة في الفقرات السابقة من قيمة لا شك فيها ، لا يسعه إلا أن يشير إلى انعدام التقدم في الدعوى الجنائية المتعلقة بكثير من الانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان المرتكبة في السلفادور . والواقع أنه لم يسجل أي تقدم في الدعوى المقامة بشأن اغتيال رئيس الاساقفة في سان سلفادور ، المونسينيور روميرو ، في آذار/مارس ١٩٨٠ ، أو قتل هيربرت أنيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، أو القتل الجماعي لنقابي الاتحاد النقابي الوطني لعمال السلفادور في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، أو الكثير من الانتهاكات الأخرى لحقوق

الإنسان التي ذكرها الممثل الخاص في التقارير التي ما فتئ يقدمها منذ عام ١٩٨١ بناء على طلب لجنة حقوق الإنسان .

٧٨ - وعليه ، فبالرغم من تسجيل تطورات هامة في عام ١٩٩١ في أداء القضاء الجنائي في السلفادور ، فإن التقدم الشامل المحرز غير كافٍ . وفي هذا الصدد ، وعلى غرار عام ١٩٩٠ ، يود الممثل الخاص الإشارة إلى ما يلي : أن أوجه النقص والقصور تحدث في مجال التحقيق في الوقائع - وهي مهمة لا تقوم بها الآن السلطة القضائية ، بل اللجنة المعنية بالافعال الجرمية ، المسؤولة أمام السلطة التنفيذية - أكثر بكثير مما تحدث فيما يتعلق بالنشاط القضائي الفعلي للمحلفين والقضاة والمحاكم . إذ يجب على هؤلاء إصدار الأحكام على أساس الوقائع التي تثبت صحتها في التحقيق ، وهذا هو رأي الممثل الخاص ما يكون في كثير من الحالات موضع شك إلى حد بعيد . ولا يسع الممثل الخاص في هذا الصدد إلا أن يبحث السلطات الدستورية في السلفادور على القيام بما هو معتزم من نقل اللجنة المعنية بالافعال الجرمية إلى مكتب المدعي العام في أسرع وقت ممكن ، ولو أنه يرى أن الحل المثالي هو أن يوكل التحقيق في الوقائع إلى السلطة القضائية .

٧٩ - ويود الممثل الخاص أن يشير أخيراً إلى البيانات التي أحالها إليه رئيس المحكمة العليا في إطار التحسين التدريجي لعمل القضاء الجنائي في السلفادور . ومن هذا أن نسبة الحرمان من المحاكمة العلنية هبطت من ٧٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة ، وزاد أيضاً عدد الأحكام بالإدانة (ثمانون حكماً في الفترة المنقضية من السنة) ، وانخفض عدد المتهمين غير المدانين من ٩٣ في المائة إلى ٧٨ في المائة بفضل إصدار وتطبيق قانون ٣١ نيسان/أبريل ١٩٩١ (٣٤) .

خامساً - احترام القانون الإنساني الدولي في المنازعات المسلحة

٨٠ - وفقاً لمعلومات مكتب الحماية القانونية ، فإن أرقام الأشخاص الذين قتلهم الجيش في عمليات حربية ، دون أن يتسنى تحديد عدد من ينتمي منهم إلى السكان المدنيين وعدد من هم من رجال حرب العصابات ، هي كما يلي :

الأشخاص الذين قتلهم الجيش في عمليات عسكرية أو كمائن
أو مصادمات ودوريات ، دون أن يتسنى تحديد عدد من
ينتمي منهم إلى السكان المدنيين وعدد من هم من رجال
حرب العصابات لعدم إجراء تحقيق على الطبيعة
(المصدر : مكتب الحماية القانونية)

١٩٩١	١٩٩٠	
٤٠	١٣٤	كانون الثاني/يناير
٢٦	٨٤	شباط/فبراير
٩٣	٧٥	آذار/مارس
٧٨	٢٧	نيسان/أبريل
٤٢	٥٤	أيار/مايو
٤٣	٦٩	حزيران/يونيه
١٣٠	٥٠	تموز/يوليه
٦٣	٦٣	آب/أغسطس
٥٠٥	٥٦٦	المجموع (حتى آب/أغسطس)

٨١ - ومن ناحية أخرى وضعت لجنة حقوق الإنسان (الحكومية) الأرقام التالية عن
السكان المدنيين الذين لقوا مصرعهم في مصادمات بين القوات المسلحة ورجال حرب
العصابات :

القتلى من السكان المدنيين نتيجة معاديات بين
القوات المسلحة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني
(المصدر : لجنة حقوق الانسان (الحكومية))

١٩٩١	
صفر	كانون الثاني/يناير
صفر	شباط/فبراير
صفر	آذار/مارس
١	نيسان/أبريل
صفر	أيار/مايو
١٧	حزيران/يونيه
١	تموز/يوليه
صفر	آب/أغسطس
١٩	المجموع (حتى آب/أغسطس)

٨٢ - ونسب مكتب الحماية القانونية الى الجيش مقتل مدنيين لامطدامهم بأجهزة متفجرة ، وفقا للأرقام التالية :

مقتل مدنيين لامطدامهم بأجهزة متفجرة وضعها الجيش
(المصدر : مكتب الحماية القانونية)

١٩٩١	١٩٩٠	
صفر	صفر	كانون الثاني/يناير
صفر	صفر	شباط/فبراير
٣	صفر	آذار/مارس
١	صفر	نيسان/أبريل
صفر	صفر	أيار/مايو
صفر	صفر	حزيران/يونيه
صفر	صفر	تموز/يوليه
صفر	صفر	آب/أغسطس
٣	صفر	المجموع (حتى آب/أغسطس)

٨٣ - وكما حدث في السنوات السابقة ، تلقى الممثل الخاص معلومات محددة عن عمليات للقوات المسلحة وقع فيها ضحايا من السكان المدنيين في مناطق النزاع ولحقت أضرار بممتلكاتهم ومحاصيلهم . ففي ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، قام الجيش بعمليات ضد سكان عدد من مجتمعات التعمير المحلية ، وهي سان خوسيه لاس فلوريس وسان أنطونيو لوس رانتشوس وغوارخيل وأركاتاو ، فهدد الافراد واعتقل بعضهم وعذبهم ، وأتلف أمتعتهم ومحاصيلهم ، وذلك كله بتهمة أن قاطني المنطقة ساعدوا رجال حرب العصابات من جبهة فارابونديو مارتي^(٣٥) . وقد استجوب الممثل الخاص بعض الشهود في السلفادور فأكدوا هذه الاحداث . وأشار شهود آخرون الى عمليات المضايقة ، التي تلتها تهديدات وإتلاف للممتلكات والمحاصيل واعتقالات ، والتي قامت بها القوات المسلحة يومي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس في قرية التعمير "سيجوندو مونتس" لترويع السكان بدعوى مساعدتهم لرجال حرب العصابات . واستمع الممثل الخاص أيضا الى شهادات جاء بها أنه في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أطلق الجيش النيران من مرتفع قريب من قرية التعمير سان خوسيه لاس فلوريس ، مما أدى الى مصرع طفلة عمرها ٩ أشهر وإصابة عدد آخر من السكان بطلقات . وقد سأل الممثل الخاص جميع هؤلاء الشهود هل كان بينهم قوات من جبهة التحرير في أثناء العمليات ، وكان الرد بالنفي . وفيما يتعلق بأحداث ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ، ترى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أنه لا توجد أدلة قاطعة على وجود جبهة التحرير في القرية وقت الاحداث . وفيما يتصل بأحداث ٤ أيلول/سبتمبر في سان خوسيه لاس فلوريس ، لم تتمكن البعثة من تحديد وجود أو عدم وجود عناصر من الجبهة في القرية وقت وقوع هذه الاحداث^(٣٦) .

٨٤ - وورد في شهادة أدلى بها شاهد استمع إليه الممثل الخاص بنفسه في سان سلفادور أنه في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، قامت القوات المسلحة بهجوم في المناطق المحيطة بقرية "إل بلانكون" بمقاطعة أوسولوتان . وكانت نيران المدفعية مصحوبة بقصف من الطائرات ، وأدت إحدى القذائف الى مصرع زوجة الشاهد وإحدى بناته ، فضلا عن إصابة أبنائه الآخرين وإصابته هو نفسه . وأفاد الشاهد أن جبهة التحرير كانت موجودة في مكان قريب جدا مع انه لا صلة له ولا أسرته برجال حرب العصابات .

٨٥ - وأعرب الممثل الخاص لوزير الدفاع ولهيئة أركان القوات المسلحة عن قلقه إزاء المعلومات الواردة في الفقرات السابقة . ففيما يتعلق بمصرع الطفلة ذات الشهور التسعة في سان خوسيه لاس فلوريس كان الرد أنه يستحيل أن تكون الطلقة صادرة عن القوات المسلحة لأن طلقات بنادقها لا يمكن أن تصل من الموقع المحتل - وهو قرية "لا بولا" - الى القرية ؛ وأضافوا الى ذلك انه في جميع الحالات المشار إليها كانت

جبهة التحرير موجودة وأن القرى موضوع الحديث تعتبر قواعد تموين أو انطلاق لرجال حرب العصابات .

٨٦ - وأبلغ الممثل الخاص أيضا أن المؤن والأدوية التي ترسلها المنظمات الانسانية الى قرى مناطق النزاع تستولي عليها القوات المسلحة في حالات عديدة بدعوى أن جبهة التحرير هي التي تستفيد بهذه الاشياء .

٨٧ - ومن ناحية أخرى تلقى الممثل الخاص معلومات من جبهة فارابوندو مارتشي للتحرير الوطني بشأن حالات إعدام مدعاة قام بها أفراد في القوات المسلحة لمصابين من المقاتلين . فقد أفادت منظمة حرب العصابات أنه في ١١ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، نصب الجيش كميناً لوحدة من جبهة التحرير يقودها أنطونيو كردينال ، وقد أصيب هذا الأخير إصابة بالغة وحاول الهرب ، وفي أثناء المطاردة أصيب بطلقات أخرى أدت إلى موته . أما رواية هيئة أركان القوات المسلحة التي أعطتها للممثل الخاص عن هذا الحادث فمختلفة : فالسيد كردينال مات في المطاردة التي أعقبت الكمين . وتفيد معلومات أخرى قدمتها جبهة التحرير أنه نتيجة لكمين جديد نصبه الجيش في ٣ تموز/يوليه ١٩٩١ أصيب المقاتلان تورسيو وميرا بإصابات بالغة ، وبعد ذلك أعدمتهما عناصر من القوات المسلحة . ومع ذلك ذكرت هيئة الأركان أن المقاتلين ماتا في أثناء المعركة . ونظرا لمعوبة التحقيق في هذا النوع من الاحداث ، فإن الممثل يأسف لعدم قدرته على الوصول الى استنتاجات أدق بشأن معلومات خطيرة كهذه ، وإن كان على أي حال يشير الى الالتزام الحتمي للخصمين بأن يراعيوا بدقة قواعد القانون الإنساني الدولي التي تفرض احترام حياة المقاتلين المصابين وسلامتهم البدنية .

٨٨ - إن الممثل الخاص ، إذ يؤكد صعوبة التحقيق في الاحداث المروية وإن يأخذ في اعتباره سياق المعلومات التي اتاحت له ، مازال يعتقد أن حالة السكان المدنيين الموجودين في مناطق النزاع عسيرة وأليمة للغاية وأنه يتعين على الخصمين - القوات المسلحة وجبهة فارابوندو مارتشي للتحرير الوطني - بذل أقصى الجهد لتجنب معاناة هؤلاء السكان لعواقب النزاع . ويرى الممثل الخاص أيضا أنه في الممارك مع جبهة التحرير تسببت القوات المسلحة في وقوع وفيات وإصابات بين السكان المدنيين ، وإن كانت بشكل غير متعمد وغير تمييزي وواسع النطاق ، بل بإهمال وبشكل عرضي . إن معوقات التحقيق تجعل من المستحيل تحديد العدد الدقيق لهذه الحالات ، وإن كان يرى أن هذا الرقم أقل بكثير من رقم العام الماضي . وقد تسببت القوات المسلحة أيضا في

وقوع أضرار بالملوكات العامة والخاصة ، وإن يكن من الصعب بعد المعارك الشرسة أن نحدد أي الخصمين - الجيش أو رجال حرب العصابات - هو المسؤول عن الأضرار .

٨٩ - وفيما يتعلق بالضحايا المدنيين للعمليات العسكرية لرجال حرب العصابات ، فإن مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية ولجنة حقوق الإنسان (الحكومية) يقدمان الأعداد التالية للأشخاص الذين قتلوا لاصطدامهم بأجهزة متفجرة وضعها رجال حرب العصابات :

مقتل مدنيين لاصطدامهم بأجهزة متفجرة
وضعها رجال حرب العصابات

(المصدر : مكتب الحماية القانونية)		(المصدر : لجنة حقوق الإنسان (الحكومية))	
١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١
صفر	صفر	٦	٣
صفر	٣	١	٣
صفر	صفر	٣	١
صفر	٣	٣	١
١	١	٧	٤
١	٣	٣	٤
١	صفر	٣	٣
صفر	صفر	٣	٣
٣	٨	٢٧	٢٠
المجموع (حتى آب/أغسطس)			

٩٠ - ومن ناحية أخرى ، قدم مكتب الحماية القانونية الأرقام التالية المتعلقة بمقتل مدنيين لاصطدامهم بأجهزة متفجرة دون أن يتسنى تحديد المسؤولين عن وضعها :

مقتل مدنيين لاصطدامهم بأجهزة متفجرة

دون معرفة واضعها

(المصدر : مكتب الحماية القانونية)

١٩٩١	١٩٩٠	
صفر	٤	كانون الثاني/يناير
صفر	صفر	شباط/فبراير
١	صفر	آذار/مارس
١	٢	نيسان/أبريل
صفر	صفر	أيار/مايو
صفر	٣	حزيران/يونيه
٢	١	تموز/يوليه
صفر	١	آب/أغسطس
٤	١١	المجموع (حتى آب/أغسطس)

٩١ - وفيما يتعلق بالسكان المدنيين الذين أصيبوا لاصطدامهم بأجهزة متفجرة وضعتها منظمات جبهة التحرير ، فإن لجنة حقوق الانسان (الحكومية) للسلفادور تقدم الأرقام التالية :

١٩٩١	١٩٩٠	
٥	١٤	كانون الثاني/يناير
١٧	١٧	شباط/فبراير
١٠	٢٢	آذار/مارس
١٩	١٦	نيسان/أبريل
٢٦	١١	أيار/مايو
١٦	٢٥	حزيران/يونيه
١٥	١١	تموز/يوليه
١٩	٢٢	آب/أغسطس
١٢٧	١٣٨	المجموع (حتى آب/أغسطس)

٩٣ - وفي تقرير الممثل الخاص لعام ١٩٩١ الذي قدمه الى لجنة حقوق الانسان ، أورد بياناً عن مقتل اثنين من المستشارين العسكريين من رعايا الولايات المتحدة في الايام الاولى من كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، بعد أن أصابت جبهة فارابونديو مارتي الطائفة الهليكوبتر التي كانت تقلهما^(٣٧) . وفي بيان وجهته الجبهة الى الممثل الخاص اعترفت بوجود عناصر كافية لافتراض أن فرداً من الطاقم ربما يكون قد اغتاله واحد أو أكثر من أفراد الوحدة العسكرية . وجاء في بيان أرسل الى مكتب الحماية القانونية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أن جبهة التحرير قررت إحالة القضية الى لجنة تقصي الحقائق التي ستتشأ قريباً ، دون الإخلال بما طلبته الى حكومة سويسرا من احتجاز المتهمين في أراضيها الى أن تتمكن هذه اللجنة من نظر القضية . وورد في البيان أيضاً الاستعداد لوضع المتهمين المدعين تحت تصرف العدالة السلفادورية عندما يدخل المجلس التشريعي اصلاحات على السلطة القضائية ، وهو ما "لا يعني أن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني تعدل عن تحمل مسؤولية إقامة العدل بقوانينها ومحاكمها"^(٣٨) .

٩٣ - وذكرت الصحافة العالمية^(٣٩) أن الهجوم الذي شنته الجبهة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١ على قاعدتين عسكريتين في مدينة سان ميغل أفضى الى مقتل طفلين . وذكرت الصحافة المحلية من ناحيتها أن الهجوم الذي قامت به الجبهة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩١ على قرية كيسالتيبيكه تسبب في مقتل شخصين وسقوط عشرات من الجرحى من السكان المدنيين^(٤٠) . وورد أيضاً أن الهجوم الذي قام به في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١ أفراد من الكوماندوز الحضريين التابعين للجبهة على معسكر فرقة المشاة الاولى في سان سلفادور أسفر عن مصرع سيدتين تقيمان في البيوت المجاورة وإصابة أربعة أشخاص مدنيين آخرين^(٤١) . ولم يتسنّ للممثل الخاص في السلفادور الحصول على معلومات إضافية عن هذه الاحداث .

٩٤ - وورد في شهادة استمع اليها الممثل الخاص في سان سلفادور في ١٢ آذار/مارس ١٩٩١ أن رامون أوريليانا كان بصحبة صديق له عند رأس شارع بالقرب من قرية تينانسينغو بمقاطعة كوسكاتلان عندما أصابته طلقات رصاص أطلقها عدد من أعضاء الجبهة . وبعد لحظات سأل صديق الضحية هؤلاء الأعضاء عن سبب إطلاق النار فأجابوه بأنهم ظنوه من الجنود . وعند دفن الضحية بعث أعضاء الجبهة برسالة الى أفراد أسرته يطلبون منهم فيها العفو عنهم ويقولون إنهم قتلوا أوريليانا خطأ . ويقال إن ليساندرو ، صديق الضحية ، اختفى من مسكنه بعد يومين من وقوع هذه الاحداث .

٩٥ - وأفادت الصحافة المحلية^(٤٣) أن خيسوس فرانسيسكو فالبيادارس ، وهو من الشرطة الوطنية وكان قد فرّ وهو مصاب الى هندوراس في أعقاب معركة ، اغتاله أعضاء في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في أوائل نيسان/أبريل ١٩٩١ بالقرب من نقطة إل بوث الحدودية . ولم يتمكن الممثل الخاص من الحصول في السلفادور على معلومات إضافية بشأن هذا الحادث .

٩٦ - ووفقا لأقوال أحد الشهود ، شن أربعة أعضاء من جبهة فارابوندو مارتي في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١ ، كانوا في حافلة صغيرة حمراء ، هجوما بقنابل الهاون على شحنة لواء المشاة الأول في سان سلفادور . وألقوا سبع قنابل ، بيد أن ستاً منها أصابت ستة منازل مختلفة في ضاحية لايكو ، مما يدل على أنها لم تُصوّب بعناية . وتفجرت إحدى القنابل في المنزل رقم ٢٩-٧٣٠ في شارع هونينته وتسببت الشظايا في مقتل السيدة غلاديس يلينا سيينفويغوس ، البالغة ٦٢ عاما من العمر ، والسيدة روسا إيرما مونتوفر ده خيرون ، البالغة ٦٠ عاما من العمر ، وأصابت بجراح حفيديتهما القاصرة فيوليتا ماريّا خيرون سيينفويغوس . وكانت هاتان السيدتان والقاصرة قد لجأن إلى حجرة الجلوس في منزلهن الذي يبعد نوعا ما عن الشحنة . وقد تدمر نصف المنزل .

٩٧ - ووفقا لبلاغ صادر عن القوات المسلحة^(٤٣) أنه في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ ، قام عدد من رجال حرب العصابات من جبهة فارابوندو مارتي ، أثناء معركة دارت في مقاطعة موراسان ، باعتقال العريف اسيدرو بيريس مارتينيس ، الذي قتله معتقلوه في وقت لاحق . وتفجرت الجثة الى شظايا عند حملها .

٩٨ - وذكر نفس المصدر والصحافة المحلية^(٤٤) أن أحد مواطني غواتيمالا ، ويدعى خيرونيمو كاهواس ، وهو بائع متجول ، قتل بنيران رجال حرب العصابات أثناء هجوم في الطريق الرئيسي شمالا ، في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

٩٩ - ووفقا لشهادة استمع اليها الممثل الخاص شخصا في سان سلفادور ، شن أعضاء من جبهة فارابوندو مارتي في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١ هجوما بقنابل الهاون على مركز الحرس الوطني في غواسابا في مقاطعة سان سلفادور . وأصابت إحدى القنابل منزلا في شارع ٥ نوفمبر ، فأصابت القاصرة جنيفر ساندوفال اوصوريو بجراح قاتلة ، وألحقت الأذى بالقاصر يوري ولغرديو اوصوريو سواريس . ووفقا لجدة الضحية ، فقد أطلقت قذائف الهاون من مسافات بعيدة . وماتت الحفيدة من جراح ناجمة عن شظايا القذائف .

١٠٠ - ووفقا لبلاغ صادر عن هيئة أركان القوات المسلحة^(٤٥) في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١ ، اعترض عدد من رجال حرب العصابات من جبهة فارابوندو مارتني ، في نهاية آب/أغسطس ١٩٩١ ، سبيل سيارة اسعاف تحمل علامة الصليب الأحمر وتنقل جنديا مصابا بجراح خطيرة الى مستشفى عسكري ، وقد توفي الجندي لانعدام العناية الطبية المناسبة . وأكدت مصادر مستقلة الحادثة للممثل الخاص . واعترف ممثل للجبهة بوقوع الحادثة ، ولكنه أضاف أنه ليس هناك برهان على أن الجندي لم يُتوفى قبل إيقاف سيارة الاسعاف .

سادسا - الجهود المبذولة لتحسين حالة حقوق الانسان ونتائج هذه الجهود

١٠١ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ أنشئت أخيرا في السلفادور "بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور" ، وحتى ١٥ أيلول/سبتمبر كانت تتألف من ١٠١ من الموظفين . وقامت شعبة حقوق الانسان المنشأة بموجب أحكام اتفاق سان خوسيه بشأن حقوق الانسان ، المبرم في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتني للتحريير الوطني ، بتولي مهامها فوراً . وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أصدرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أول تقرير لها وتلا ذلك أول تقرير لمدير شعبة حقوق الانسان . ويشعر الممثل الخاص بارتياح بالغ إزاء الموقف الايجابي الذي وقفته الحكومة والجبهة من إنشاء وأداء البعثة . وهذا الموقف يدل بلا لبس على اهتمام كلا الطرفين المصادق بضمان أكمل امتثال ممكن للاتفاقات القائمة وأي اتفاقات قد يتم التوصل اليها في المستقبل .

١٠٢ - وفيما يتعلق على وجه التحديد بجهود السلطات الدستورية في السلفادور المبذولة لتحسين حالة حقوق الانسان ، يود الممثل الخاص أن يشير إلى أنه وجد مرة أخرى الرئيس كريستيانني على استعداد تام لاحترام تلك الحقوق . وفي هذا الصدد ، أعاد السيد كريستيانني مرة أخرى ، في تقريره عن السنة الثانية التي قضاها في منصبه^(٤٦) ، تأكيد التزام حكومته بالدفاع عن الحقوق الاساسية للكائن البشري . كما أن السلطات والهيئات الرسمية الأخرى لاتزال ملتزمة بتحسين حالة حقوق الانسان . ويرد وصف لعزمها بالتفصيل في تقرير عام ١٩٩١ المقدم الى لجنة حقوق الانسان^(٤٧) ، ويحال القارئ الى تلك الوثيقة .

١٠٣ - وفيما يتصل بالبوادر الانسانية الأخرى للسلطات السلفادورية ، أنهت هيئة الأركان الى الممثل الخاص أن القوات المسلحة تتيح وتيسر إجلاء الجرحى والمشوهين من

رجال حرب العصابات ومساعدتهم . وفي هذا الصدد ، يود الممثل الخاص أن ينوه ، كمبادرة انسانية ، بنقل قائد مأسور من رجال حرب العصابات أصيب بجراح موبوءة في كلتا رجليه الي مستشفى روساليس في سان سلفادور في ١١ آذار/مارس ١٩٩١ ، بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية^(٤٨) .

١٠٤ - وقامت جبهة فارابونديو مارتي أيضا ببوادر انسانية جديدة بالثناء ، بما في ذلك الهدنة المعلنة من جانب واحد في الفترة من ٩ الى ١١ آذار/مارس خلال الانتخابات^(٤٩) ، والهدنة المعلنة في أثناء مؤتمر القمة لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تموز/يوليه^(٥٠) ، والهدنة المعلنة في الفترة من ١٣-١٤ أيلول/سبتمبر خلال المفاوضات في نيويورك^(٥١) . ويود الممثل الخاص أيضا الإشارة الى قيام الجبهة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية ، بالافراج عن سبعة موظفين معتقلين من موظفي الجمارك^(٥٢) . ووفقا لبلاغ صادر عن الجبهة ، تم تسليم شابة تبلغ ١٥ عاما من العمر الى ممثل للجنة الصليب الأحمر الدولية في ٢٢ أيار/مايو . وعلم الممثل الخاص أيضا بالافراج عن مقاتلين معتقلين آخرين .

١٠٥ - ولئن كان الممثل الخاص يشني على البوادر الانسانية الوارد وصفها اعلاه وعلى استعداد الطرفين للتوصل الى سلم عن طريق التفاوض في وقت مبكر - يكون احترام حقوق الانسان في ظله حقيقة من حقائق الحياة اليومية - فلا بد له مع ذلك من الإشارة الى أن كلا الطرفين ارتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان خلال عام ١٩٩١ . وفي رأيه أن ثمة فجوة خطيرة تثير الجزع بين النوايا المعلنة والنتائج .

سابعاً - الاستنتاجات

١٠٦ - بعد التقييم الدقيق للمعلومات الواردة في هذا التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في السلفادور خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ ، يقدم الممثل الخاص الاستنتاجات التالية :

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٠٧ - مازالت حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين السلفادوريين تتأثر تأثراً سلبياً بمجموعة من العوامل المختلفة ، يأتي في مقدمتها

استمرار النزاع المسلح بين القوات المسلحة وجبهة فارابوندو مارتي للتحريير الوطني ، وما يشير ذلك من جو يسوده العنف .

١٠٨ - كما أن ما تشنه جماعات حرب العصابات التابعة لجبهة فارابوندو مارتي للتحريير الوطني من هجمات على الهياكل الاساسية الاقتصادية للبلد يضر ضررا بالغيا بالتمتع ، حاليا ومستقبلا ، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة للمواطنين السلفادوريين ، وإن كان يتعين تسجيل أن هذه الهجمات لم تنتشر وتكرر على غرار السنوات الماضية .

١٠٩ - واستمرت خلال السنة الحالية الاجراءات الحكومية المتخذة ضد المؤسسات الانسانية والمنظمات النقابية والريفية ومجتمعات التعمير . وتدعي الحكومة أن بعض هذه المؤسسات تتعاطف مع الجبهة ، وهو ما تنكره المؤسسات المعنية ، والواقع يشهد بأنها لا تقوم إلا بأنشطة تتفق مع القانون وتحترم حقوق الانسان .

عمليات الإعدام بإجراءات موجزة

١١٠ - واصل أشخاص في الجهاز الحكومي ، ولا سيما في القوات المسلحة والدفاع المدني ، ارتكاب عمليات إعدام بإجراءات موجزة بدوافع سياسية . ويمعب تحديد عدد هذه الحالات بدقة ، لكن عددها سجل انخفاضا طفيفا عن العدد المرتفع في السنة السابقة . والأمر الذي يبعث على القلق هو استمرار جو الترويع السائد في بعض قطاعات السكان نتيجة للتهديدات الصريحة بعمليات الإعدام بإجراءات موجزة أو غيرها من الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الانسان .

١١١ - وما زالت مصادر عديدة تحمل مسؤولية ارتكاب عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وغيرها من الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الانسان لما يسمى "فصائل الموت" ، وإلى من يُفترض أنهم على صلة بالقوات المسلحة أو أجهزة الأمن أو من تفض هذه القوات والأجهزة الطرف عنهم . والممثل الخاص يجد هذا الاتهام معقولا من حيث المبدأ ، وإن كانت الصعوبات التي تكتنف التحقيق في هذا النوع من الجرائم لا تتيح له التوصل إلى نتائج مؤكدة وقاطعة في حالات محددة ، ومن جهة أخرى ، لا يستبعد أن ترتكب جرائم عادية وراء ستار تلك الأنشطة .

١١١ - أما جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني فقد استمرت ، من جانبها ، في تنفيذ عمليات الإعدام بإجراءات موجزة فيمن يفترض أنه متعاون مع القوات المسلحة ، وإن كان العدد أدنى قليلا مما كان عليه في السنة الماضية .

عمليات الاختطاف وحالات الاختفاء

١١٢ - مازالت تسجل حالات اختفاء أشخاص لأسباب سياسية ، وما زال من الصعب أن يحدد ، بدقة ، عدد هؤلاء الأشخاص وهوية مختطفهم ، وإن كان الممثل الخاص لا يستبعد أن يكون لـ "فصائل الموت" يد في بعض هذه الحالات .

١١٣ - كذلك نفذت منظمات حرب العصابات عمليات اختطاف جنود خارج ميادين القتال ومدنيين ، بل وقامت أحيانا بتجنيد إجباري للقمر .

عامل السجاء السياسيين

١١٤ - استمرت أحيانا في عمليات الاستجواب الخارجة عن النطاق القانوني للمعتقلين لأسباب سياسية ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، وإن كان الممثل الخاص يعتقد أن هذه الممارسات ليست عامة وغير خاضعة لسياسة حكومية .

القضاء الجنائي

١١٥ - إن الحكم الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ عن هيئة المحلفين في قضية القتل العمد للأباء اليسوعيين وغيرهم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ يشكل سابقة هامة في القضاء الجنائي السلفادوري ، وإن كان الممثل الخاص يشارك قطاعات الرأي العام المحلي والدولي في الشكوك التي لها ما يبررها بأن الذين خططوا في الواقع هذا القتل لم يحاكموا ولم يصدر حكم بحقهم . ويساور الممثل الخاص على كل حال القلق إزاء عدم احراز تقدم هام في الدعاوى الجنائية المقامة بشأن كثير من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة المرتكبة في السنوات الماضية .

النزاع المسلح

١١٦ - لا تزال حالة السكان المدنيين في مناطق النزاع العنيفة تتسم بالقسوة والمعاناة الشديدة ، وبخاصة في مجتمعات التعمير ، كما أن العمليات (العسكرية) التي تقوم بها القوات المسلحة أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى بين هؤلاء السكان ، وإن لم يكن ذلك بصورة عامة أو عشوائية أو مقصودة ، بل بصورة تتسم باللامبالاة المقترنة بطابع عرضي . ويصعب تحديد عدد هذه الوفيات على وجه الدقة ، وإن كانت أقل عددا من

الوفيات التي حدثت في العام السابق ومن عدد ضحايا عمليات الاعدام بإجراءات موجزة خارج ميادين القتال .

١١٨ - وتسببت الجبهة ، من جانبها ، في سقوط قتلى أو جرحى بين المدنيين نتيجة الامطدام بالغام متفجرة ، وإن كان يتعذر ، في بعض المناسبات ، تحديد هل منظمات الجبهة أم القوات المسلحة هي التي زرعت الألغام . كما تسببت نيران جماعات حرب العصابات في سقوط عدد آخر من الضحايا بين المدنيين بشكل عارض .

الجهود المبذولة لتعزيز مراعاة حقوق الانسان ونتائج هذه الجهود

١١٩ - لا يمكن إنكار الجهد الذي يبذله رئيس الجمهورية وغيره من السلطات الدستورية الأخرى في السلفادور لتحسين حالة حقوق الانسان . وعلى الرغم من حدوث انخفاض طفيف في عدد الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد هذه الحقوق ، فإنه يتعين تسجيل الواقع الواضح للعيان ، وهو استمرار حدوث انتهاكات خطيرة .

١٢٠ - وأثبت أيضا جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني اهتماما باحترام حقوق الانسان ، وإن كان ذلك لم يمنع ارتكاب انتهاكات جسيمة لهذه الحقوق ، ولو أن عددها أقل قليلا من العام السابق .

١٢١ - وكشفت الحكومة وجبهة التحرير عملية المفاوضات ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، بهدف إنهاء النزاع ، وتوصلتا حتى الآن الى نتائج مشجعة . ويرى الممثل الخاص على أي حال أن تخفيض العنف داخل وخارج المعارك من شأنه أن يسهم في خلق ظروف من الثقة المتبادلة تتيح بقدر أكبر النجاح النهائي للمفاوضات وكذلك التنفيذ الدقيق للاتفاقات المبرمة .

شامنا - التوصيات

١٢٢ - ما زال الممثل الخاص قلقا بشأن حالة حقوق الانسان في السلفادور ، بالرغم من تسجيل انخفاض في عدد الانتهاكات في الأشهر المنقضية من عام ١٩٩١ بالنسبة لعام ١٩٩٠ ، وبناء عليه يحث من جديد وبأقصى شدة الحكومة وجميع السلطات والمؤسسات والقوى السياسية في البلد ، بما في ذلك منظمات حرب العصابات ، على أن تعتمد فورا كافة التدابير التي يمكن أن تؤدي الى القضاء الكامل على محاولات الاعتداء على حياة الأشخاص وسلامتهم وكرامتهم سواء في المعارك أو خارجها .

١٢٣ - ويحث الممثل الخاص أيضا وبكل شدة الحكومة وجبهة التحرير على أن تستمر خلال عملية المفاوضات الجارية في إثبات قدر من الواقعية السياسية وسعة الخيال والكرم من أجل الشعب السلفادوري ، حتى يمكن الوصول في أقرب وقت ممكن إلى سلم عادل ودائم وما يترتب عليه من صلح وبناء للبلد . ويوصي الممثل الخاص أيضا طرفي النزاع كليهما بالألا يكتفيا بإشراب القطاعات الاجتماعية الأكثر راديكالية تربية وطنية من أجل السلم والوفاق تكفل الاحترام الدقيق للاتفاقات ، بل عليهما أيضا أن يزودا هذه الاتفاقات بآليات وأدوات فعّالة تضمن تنفيذها تنفيذا دقيقا .

١٢٤ - ويكرر الممثل الخاص بوجه خاص للسلطات الدستورية في جمهورية السلفادور التوصيات الواردة في تقريره السابق إلى لجنة حقوق الانسان^(٥٣) وعلى وجه أخص :

(أ) اعتماد تدابير تمنع أي نوع من التهديد أو التخويف النفسي تجاه بعض قطاعات السكان .

(ب) الاستمرار في دفع عملية الإصلاح القضائي وإنشاء هيئة فعالة للتحقيق الجنائي تكون تابعة للسلطة القضائية .

(ج) الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الزراعي وغيره من الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحسين مستوى السكان .

١٢٥ - ولجبهة فارابونديو مارتي ومنظمات حرب العصابات يكرر الممثل الخاص توصياته التي قدمها في تقريره السابق إلى لجنة حقوق الانسان^(٥٣) ، وبوجه خاص :

(أ) المضي بثبات في سياسة عدم غرس الألغام التي تنفجر باللمس والتي يمكن أن تتسبب في مقتل أو إصابة السكان المدنيين .

(ب) الامتناع الفوري والكامل عن أي نوع من العدوان ضد البنية الهيكلية الاقتصادية للبلد .

١٢٦ - وأخيرا ، يوصي الممثل الخاص مرة أخرى جميع دول المجتمع الدولي ، وبوجه خاص الدول الأكثر ثراء ونموا ، بأن تكشف المساعدة الضرورية لتلطيف وتحسين مصير مواطني السلفادور المشردين واللاجئين أو الذين أعيد توطينهم نتيجة للنزاع المسلح .

الحواشي

- (١) البيان الصحفي SG/SM/4426 المؤرخ ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .
- (٢) El País ، عدد ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .
- (٣) الوثيقة S/22060 المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .
- (٤) El País ، عدد ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ .
- (٥) El Diario de Hoy ، عدد ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ .
- (٦) Journal de Genève ، عدد ٢٥ - ٢٦ أيار/مايو ١٩٩١ .
- (٧) El País ، عدد ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، و Le Monde ، عدد ٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ .
- (٨) INFORPRESS CENTROAMERICANA ، عدد ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ .
- (٩) El País ، عدد ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ .
- (١٠) The Guardian ، عدد ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ .
- (١١) El Rescate ، "وقائع السلفادور" (El Salvador Chronology) ، المجلد السادس ، العدد ٧ ، تموز/يوليه ١٩٩١ .
- (١٢) El País ، عدد ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ ، و El Rescate ، "وقائع السلفادور" ، المجلد السادس ، العدد ٧ ، تموز/يوليه ١٩٩١ .
- (١٣) Le Monde ، عدد ٣٠ آب/اغسطس ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

- (١٤) Central American Labor Defense Network ، "نشرة التدابير العاجلة" (Urgent Action Bulletin) ، ١٨ آذار/مارس ١٩٩١ .
- (١٥) El Salvador on Line ، عدد ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١ .
- (١٦) CRIPDES ، رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩١ .
- (١٧) El Salvador on Line ، عدد ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩١ .
- (١٨) El Salvador on Line ، عدد ١٩ آب/أغسطس ١٩٩١ .
- (١٩) "مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية" ، نشرات اسبوعية .
"الجنة حقوق الانسان" (الحكومية) ، تقرير للممثل الخاص .
- (٢٠) An Americas Watch Report : "El Salvador and Human Rights" . The
Challenge of a Reform ، آذار/مارس ١٩٩١ ، ص ٥٩ .
- (٢١) El Salvador on Line ، عدد ٤ آذار/مارس ١٩٩١ .
- (٢٢) "الجنة حقوق الانسان (غير الحكومية) بالسلفادور" ، رسالة الى الممثل الخاص مؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩١ .
- (٢٣) El Salvador on Line ، عدد ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .
- (٢٤) El Salvador on Line ، عدد ١٥ آذار/مارس ١٩٩١ .
- (٢٥) "هيئة العفو الدولية" ، السلفادور ، مقتل غوستافو روسا راميريس اغيلار ، حزيران/يونيه ١٩٩١ ، فهرس هيئة العفو الدولية : AMR 29/07/91 .

الحواشي (تابع)

- (٢٦) El Salvador on Line ، عدد ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ ، معلومات قدمتها الى الممثل الخاص لجنة حقوق الانسان (غير الحكومية) بالسلفادور ، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١ .
- (٢٧) المرجع نفسه ، عدد ١٢ آب/اغسطس ١٩٩١ .
- (٢٨) El Salvador on Line ، عدد ٥ آب/اغسطس ١٩٩١ ، ومعلومات أخرى .
- (٢٩) "القوات المسلحة للسلفادور" ، هيئة الاركان المشتركة ، السلفادور ، ١ تموز/يوليه ١٩٩١ .
- (٣٠) El Salvador on Line ، عدد ١٢ آب/اغسطس ١٩٩١ .
- (٣١) El Salvador on Line ، عدد ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩١ .
- (٣٢) "التعذيب في السلفادور" ، تقرير عن الحالات المبلغ عنها في الشهور الاربعة الاولى من عام ١٩٩١ ، أيار/مايو ١٩٩١ .
- (٣٣) تقرير الى الممثل الخاص مؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .
- (٣٤) تقرير من محكمة العدل العليا الى الممثل الخاص ، أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، تقرير من لجنة مراجعة التشريعات السلفادورية الى الممثل الخاص ، أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .
- (٣٥) El Salvador on Line ، عدد ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩١ .
- (٣٦) التقرير الاول لمدير شعبة حقوق الانسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ، سان سلفادور ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .
- (٣٧) الوثيقة E/CN.4/1991/34 ، الفقرة ١٠٣ .

الحواشي (تابع)

- (٣٨) بيان من جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني لمكتب الحماية القانونية التابع للاسقفية ، مؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .
- (٣٩) Le Monde ، عدد ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ .
- (٤٠) La Prensa Gráfica ، El Diario de Hoy ، عدد ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ .
- (٤١) El Salvador on Line ، عدد ٢٧ أيار/مايو ١٩٩١ .
- (٤٢) El Diario de Hoy ، عدد ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١ .
- (٤٣) القوات المسلحة للسلفادور ، هيئة الأركان المشتركة ، سان سلفادور ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .
- (٤٤) La Prensa Gráfica ، عدد ٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ .
- (٤٥) بيان لوفد السلفادور لدى الأمم المتحدة في جنيف .
- (٤٦) السلفادور ، ١ حزيران/يونيه ١٩٩١ .
- (٤٧) الوثيقة E/CN.4/1991/34 ، الفقرات من ١٠٧ الى ١١١ .
- (٤٨) بيان للقوات المسلحة ، هيئة الأركان المشتركة ، سان سلفادور ، آذار/مارس ١٩٩١ .
- (٤٩) El Salvador on Line ، ٤ آذار/مارس ١٩٩١ .
- (٥٠) المرجع نفسه ، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(٥١) بيان لجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني مؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر

. ١٩٩١

(٥٢) بيان مؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ .

(٥٣) الوثيقة E/CN.4/1991/34 ، الفقرة ١٣٤ .

- - - - -